مدخل لدراسة الأفكار الاقتصادية(الفصل 1+2+3)

مقدمة:

أن تطور الفكر الاقتصادي هو نتاج تطور الأحداث الاقتصادية وتاريخ الفكر هو تاريخ الإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض وذلك نتيجة تعدد حاجاته المتطورة على الدوام وموارده المحدودة نسبيا لهذا نجد أن دراسة الفكر الاقتصادي ممكن أن تكون عاملا مساندا ودافعا للإنسان في محاولته لفهم الروابط التي تتحكم في الظواهر الاقتصادية والقوانين التي تحكم هذا الظواهر.

أهمية تاريخ الفكر الاقتصادي:

1- إعطاء الفرصة لفهم النظريات الاقتصادية المعاصرة.
2- تجنب دراسة الفكر خطورة التجريد الشائع في العلوم الأخرى وتضفي على علم الاقتصاد طابعا عمليا.
3- إدراك نسبية الأفكار الاقتصادية وعدم تمتعها بقيم مطلقة وتوقفها على الظروف الزمنية والمكانية مما يؤكد أهمية التمييز بين الاقتصاد كمجموعة قوانين موضوعية وبين التفسيرات المختلفة لها انطلاقا من اختلاف المنهج واختلاف الفلسفة.
4- تعد دراسة الفكر الاقتصادي مهمة لإثبات استمرارية الفكر ووحدته منذ العصور القديمة وحتى الآن، مما يلغي الطروحات التي تشير إلى وجود فترات انقطاع فكري.
5- أن الفكر الاقتصادي لكل عصر يظل مرهون بطبيعة المشكلات والوقائع الخاصة بها والتي تختلف من زمن لزمن أخر، لذلك فالفكر يتأثر بدرجة الوقائع الموجودة.
6- يفيدنا في إثبات أن الفكر الاقتصادي الإسلامي جزء لا يتجزأ من الفكر الإنساني.

عناصر الفكر الاقتصادي

1- التحليل الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية:
هي الدراسة العلمية التي تهدف إلى الكشف عن القوانين والروابط التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة وتحاول اكتشاف علالها وأسبابها ورصد ردود الفعل التي تحدث في السلوك الاقتصادي وتشخيص الآلية التي تسير بموجبها والقوانين التي تحكمها وهي كشف القوانين دون إصدار حكم عليها وهذا الدور يتطابق مع دور علم الطبيعة أو الكيمياء في كشف الظواهر الطبيعية وبيان القوانين التي تخضع لها دون تدخل في الحكم عليها.
2- السياسة الاقتصادية:
هي دراسة أفضل السبل والوسائل التي يمكن أن تعتمدها السلطات العامة من اجل تحقيق هدف أو غاية معينة، لهذا توسم السياسة العامة بأنها غائية مثل قيام الدولة بالتدخل لتحقيق إشباع الحاجات الأساسية.
أيضا دراسة السبل التي تحد من التضخم من خلال اعتماد سياسات نقدية ومالية، إضافة إلى معالجة أوضاع البطالة، فلذلك فأن أي سياسة مطلوب تطبيقها يجب دراستها بعمق وبيان إمكانية وصولها إلى أهدافها المحددة عن طريق تحليل آلياتها.
3- المذهب الاقتصادي:
هو مجموعة من الآراء تنطلق من الواقع الاقتصادي في ظل مرحلة تاريخية معينة لتدافع عن وجهات نظر معينة تعبر عن اختيارات أيديولوجية تستوحي كننها من مبادئ وأحكام متعلقة بالأنظمة والبنيات الاقتصادية.

الفكر الاقتصادي والفلسفة:

1- الفكر الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية:
تقف وراء كل فكر اقتصادي قديم أو حديث فلسفة اجتماعية حيث الفكر الاقتصادي هو الجذر الفلسفي والجذر العلمي أي الآراء والحلول لمشاكل الحياة الاقتصادية العلمية الصادرة عن الساسة ورجال الأعمال، وخير من دافع عن ارتباط الفكر بالفلسفة هو الأمريكي أوفرتن تيلر مؤكدا على أن علم المعرفة والفكر والبحث والمناقشة الفكرية بالرغم من اختلافاته الفكرية يتميز بوحدة شاملة ويؤكد أن الفلسفة الاقتصادية والفكر الاقتصادي ليس بينهما فرق في الطبيعة لهذا يعد العلوم بمعناها الدقيق (وسائل) بينما تحدد الفلسفة الاجتماعية (الغايات والقيم) الأساسية للنشاط الإنساني لهذا يعد تيار الفكر الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية كلا مركبا في دراسته لتاريخ الفكر الاقتصادي، فقد افتتح كتابه بدراسة شاملة للمناخ الفكري العام في أوروبا أبان عصر

التنوير والنهضة ليحدد الإطار الفلسفي العام للانجازات الاقتصادية للفيزوقراط، وبالرغم من الجهد الفكري الذي قدمه إلا انه يؤخذ عليه المغالاة في هذا الارتباط.

2- الفكر والفلسفة العامة:

أن الفلسفة منذ القرن الخامس قبل الميلاد تطورت باتجاهين هما:

أ- **الاتجاه المثالي:** ويعود تاريخه إلى القرن السادس قبل الميلاد بدأ من السفوسطائين وكان كور جياس من أهم رواده، ومن أهم أفكار هذه المدرسة هي نسبية وذاتية المعرفة أي عدم موضوعيتها. ومن ثم سقراط رائد المثالية الذاتية القائمة على أن العالم هو انعكاس للفكر الإنساني، وأفلاطون رائد المثالية الموضوعية القائمة على أن الفكرة المطلقة خارج الكون والإنسان هو الذي خلق العالم. ويتضمن هذا الاتجاه قدرة العقل على تكوين الأحكام باستقلال عن الظروف المادية بحيث عد الإنسان قوة مستقلة وليس ابن الظروف المادية والطابع المحافظ للنظم الاجتماعية ووجود إرادة آلية تحكم العالم.

ب- **الاتجاه المادي:** جذوره في الفلسفة اليونانية تبدأ عند المدرسة الأيونية التي نشأت في القرن السابع قبل الميلاد ممثلة في بطاليس ومن ثم هيرا قليدس رائد المدرسة الديالكتيكيه، وأخيرا المدرسة الابيقورية نسبة إلى ابيقور واهم أفكاره ذرية الكون- فكرة العقد الاجتماعي- مذهب السعادة، ومما يؤكد هذا الاتجاه خضوع الإنسان دائما لمحيطه المادي والإيمان بالفردية والنظام الطبيعي. ويرى أصحاب هذا الاتجاه انه في ظل هذا المذهب أمكن حل نظم القرون الوسطى الدينية والسياسية والأخلاقية.

من الواضح أن المثاليين يميلون إلى إنكار أهمية القوانين العلمية في الحياة الاقتصادية ويجعلون علم الاقتصاد اقرب إلى الفن، بينما يؤكد الماديون على خضوع الحياة الاقتصادية لمجموعة من القوانين الطبيعية لا يمكن الخروج عليها كما فعل الكلاسيك.

ولكن مشكلة العلاقة بين الفلسفة والاقتصاد تثور عندما تؤخذ الفلسفة كمجموعة من النظم تعطي أحكام في الحقائق أو الغايات النهائية وتشمل التيار المادي والمثالي.

الفكر الاقتصادي المنهج الاقتصادي:

أن اختلاف المنهجية من أهم أسباب الخلاف في الفكر الاقتصادي ويمكن الإشارة إلى منهجين أساسيين وهما:

أ- المنهج ألاستنتاجي:

وهو الذي يبدأ من العام إلى الخاص من خلال سلسلة عمليات تحليلية ذهنية. فيفترض العلم المسبق بالقوى والشروط التي تمس المسألة موضوع البحث ومن هذه المقدمات المفترضة يستنتج النتائج المطلوبة بطريقة بعض القواعد المنطقية فلذا لابد من التحقق من صحة المقدمات والنتائج المترتبة عليها عن طريق الملاحظة والاختبار. ويؤخذ على هذا المنهج الإساءة في استخدامه عندما توضع مقدمات متعسفة مما يؤدي إلى وضع نظريات تجريدية مطلقة يعمم أصحابها أنها قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان.

ب- المنهج الاستقرائي:

والذي يبدأ من الخاص إلى العام عن طريق اختيار حقائق العالم الخارجية وجعلها الأساس لصياغة القوانين التجريبية العامة والمنهج الاستقرائي هو منهج الملاحظة، وقد تم ملاحظة ما يشبه الدورة ففي العصور القديمة والوسطى سادت المنهجية الاستنتاجية أو الفلسفية المطلقة ثم جاء رد الفعل على أيدي المركنتيليين في القرن 16 و 17 إذ تطرفوا في استعمال المنهج الاستقرائي.

وان الفيزوقراط الفرنسيون والكلاسيك الانجليز استخدموا المنهج الاستنتاجي، وجاء رد الفعل العنيف من الألمان حيث استخدموا المنهج الاستقرائي ثم عادوا أقطاب المدرسة النمساوية ومارشال إلى استخدام المنهج الاستنتاجي، أما الاقتصاديون المعاصرون فهم يميلون إلى استخدام المنهجين معا.

الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي

مقدمة:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على توجيه وتنظيم النشاط الاقتصادي وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية والهدف الأساسي للاقتصادي الإسلامي هو تحقيق رفاهية البشرية من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

تعريف الاقتصاد الإسلامي: هو المعرفة التي تساعد على تحقيق الرفاهية للإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية.

يتضح أن الاقتصاد الإسلامي قائم على وجهين:

1- **الوجه الثابت** ويتعلق بالمبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية التي جاء بها الدين الإسلامي.
2- **وجه متغير** يتعلق بالتطبيق أي كيفية عمل هذه المبادئ والأصول في مواجهة مشكلات المجتمع.

فالاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي وأخلاقي **يتميز بالمبادئ الأساسية** التي يقوم عليها:

1- **مبدأ الملكية المزدوجة**: أن من أهم الأصول في الاقتصاد الإسلامي مبدأ ازدواج الملكية الخاصة والعامة لأنهما يسهمان في تحقيق المساواة في التنمية الاقتصادية ويعتمدها الاقتصاد الإسلامي كأصل وليس استثناء لان كلا منهما يكمل الأخر. حيث تقوم الدولة بالأنشطة الاقتصادية التي يعجز الأفراد عن القيام بها مثل السكك الحديدية وتعمير الصحاري وصناعة الأسلحة...
كما أن الإسلام يسقط شرعية الملكية سواء كانت عامة أو خاصة إذا لم يحسن الفرد أو الدولة استخدام هذا المال استثمارا أو إنفاقا في مصلحة الجماعة.
مثال: عن سيدنا عمر بن الخطاب حين قال لبلال وقد أعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم ارض العقيق: "أن رسول الله لم يقطعك لتحجز على الناس وإنما أقطعك لتعمل فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي".
- لذا نجد أن الإسلام يختلف عن النظام الرأسمالي والاشتراكي من حيث تحديد نوعية الملكية التي يقرها حيث نجد أن النظام الرأسمالي يؤمن بشكل خاص بالملكية الفردية أي الملكية الفردية كقاعدة عامة ولا يعترف بالملكية العامة إلا حين تقتضي الضرورة الاجتماعية.
- أما المجتمع الاشتراكي فالملكية الاشتراكية فيها المبدأ الذي ينطبق على كل أنواع الثورة في البلاد وليست الملكية الخاصة لبعض الثروة إلا استثناء بحكم ضرورة اجتماعية قاهرة.

وعلى أساس النظريتان المتعاكستان للرأسمالية والاشتراكية يطلق " المجتمع الرأسمالي" على كل مجتمع يؤمن بالملكية الخاصة بوصفها المبدأ الوحيد وبالتأميم باعتباره استثناء لمعالجة ضرورة اجتماعية، كما يطلق اسم " المجتمع الاشتراكي" على كل مجتمع يرى أن الملكية الاشتراكية هي المبدأ الوحيد ولا يعترف بالملكية الخاصة إلا في حالات استثنائية.

- أما المجتمع الإسلامي فأنه يقر الأشكال المختلفة للملكية في آن واحد ويضع بذلك مبدأ الملكية المزدوجة، والملكية الخاصة عنده ليست هي القاعدة العامة لذلك لايمكن أن نقول أن المجتمع الإسلامي اشتراكي أو رأسمالي وان الإسلام قد مزج بين المذهبين واخذ من كل منهما جانب بل أن الإسلام سابق عليهما.

2- **مبدأ الحرية الاقتصادية:**
هو ركن من أركان الاقتصاد الإسلامي يسمح للأفراد على الصعيد الاقتصادي بحرية محدودة بحدود القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الإسلام، وهنا اختلاف بارز بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي. يمارس الأفراد الحريات غير المحددة في الاقتصاد الرأسمالي، بينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع، فنجد أن الإسلام يتفق موقفه مع الطبيعة العامة فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل التي تهذب الحريات.

فالتحديد الإسلامي للحريات الاجتماعية جاء على قسمين:

أ- **التحديد الذاتي**/ الذي ينبع من أعماق النفس ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الفكري للشخصية الإسلامية.
ب- **التحديد الموضوعي**/ الذي يعبر عن قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه.

3- **مبدأ العدالة الاجتماعية**:

هو احد أركان الاقتصاد الإسلامي بما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع من عناصر وضمانات تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الإسلامية وانسجامه مع القيم التي يرتكز عليها فلا يكفي أن نعرف من الإسلام مناداته بالعدالة الاجتماعية وإنما يجب أن نعرف تصوراته التفصيلية للعدالة والصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدأين هما: مبدأ التوازن الاجتماعي ومبدأ التكافل العام.

حيث بدأ الرسول عمله السياسي بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وتطبيق مبدأ التكافل بينهما بغية تحقيق العدالة الاجتماعية التي يتوخاها الإسلام.

الأركان الأساسية للاقتصاد الإسلامي:

1- ملكية ذات أشكال متنوعة يتحدد التوزيع في ضوئها
2- حرية محددة بالقيم الإسلامية في مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك
3- عدالة اجتماعية قوامها التكافل و التوازن تكفل للمجتمع سعادته

النشاط الاقتصادي في الإسلام:

هو النشاط الذي يقوم به الناس من إعمال الإنتاج للسلع والخدمات وتجهيزها للاستهلاك وما يعالج ذلك من أنشطة مثل التمويل والاستثمار والإنفاق والتبادل.

حيث يعالج عناصر النشاط الاقتصادي الأربعة:(الإنتاج، التداول، الاستهلاك، التوزيع) لذلك يعالج:

أ- دور القيم والأخلاق في ضبط الإنتاج.
ب- ضبط التداول.
ت- الضوابط القيمية لعنصري الاستهلاك والتوزيع.

أهداف النشاط الاقتصاد في الإسلام

1- تفضل الاستثمار طويل الأجل على قصير الأجل.
2- العمل المنظم من اجل الاستثمار القصير الأجل.
3- أحسان العمل المنظم في الاستثمارين.
4- عدم الإفساد في الأرض في الحال والمال.
5- القناعة فيما يأتيك في الاستثمار قصير الأجل.

عناصر النشاط الاقتصادي في الإسلام

1- **الإنتاج**: وهو خلق الثروة عن طريق استغلال الإنسان لموارد البيئة الطبيعية التي هي هبة من الله له. لذا يمكن أن نربط الإنتاج بالقيم والأخلاق من خلال:
أ- العمل وإحسانه أعظم أركان الإنتاج.
- عناصر رأس المال في الإسلام تقسم إلى قسمين عناصر رئيسية تشمل (رأس المال، العمل المنظم، الأرض) وعناصر تابعة هي (المخاطرة، الزمن) فالعناصر الرئيسية منتجة قادرة على توليد الدخل بنفسها بعكس التابعة.

ب- **العمل لكفاية من يعول**: المسلم مسؤول على من يعول فينفق عليهم وسعته، فالإنفاق على الأسرة مسؤولية الرجل والمرأة كلا فيما يحسنه.
ت- **العمل لصالح المجتمع**: هو أن يعمل لصالح المجتمع الذي يعيش فيه لان المجتمع يعطيه فلابد أن يخدمه.

2- **التداول:** هو مجموع العقود والعمليات التي يتبادل الناس من خلالها الأعيان والمنافع، والتداول لا يسير سائبا بل بطريقة متميزة عن النظام الرأسمالي الذي طلق الحرية المطلقة أو شبه المطلقة التي جعلت الحرية للأقوياء. والسوق مكان لتحديد الأسعار للأشياء وفقا لآلية العرض والطلب في النظام الرأسمالي. بينما في الاقتصاد الإسلامي إضافة لمصفاة أسعار السوق لابد من المصفاة الأخلاقية.

3- **الاستهلاك:** هو الاستخدام الشرعي للسلع والخدمات في إشباع الحاجات والرغبات المباحة شرعا، ويعد الاستهلاك في المنظور الإسلامي بمثابة استجابة لأمر الله تعالى:" يأيها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا الله أن كنتم إياه تعبدون" والمقصود بالطيبات هي نتاج العمل الصالح، والاستهلاك يحدد فئتين هما:
- الفائدة الدنيوية: وهي ما يترتب عليها من منافع مادية ملموسة تقيم حياة الإنسان وتعمل على استمراريتها.
- **الفائدة الأخروية**: هي تقييم الإنسان لنفسه وجوارحه لتتم العبادة بشكل سليم.

4- **التوزيع:** هو انتقال أو تقسيم أو إعادة تقسيم الدخل أو الثروة.
- **معايير التوزيع:** الوسائل التي من خلال يتم تقسيم عوائد عناصر الإنتاج بين الأفراد:
أ- **العمل**/ هو فريضة حيث كسب الرجل من عمل يده جعله سببا لملكية ما يكسبه من نتاج عمله.

ب- **القيم والأخلاق كمعيار للتوزيع**/ مثال المنح التي تقدم لرجال الدين.
ت- **المقايضة كمعيار للتوزيع**/ وهي الأخذ من الدخل بقدر ما أعطيت.
ث- **الحاجة كمعيار للتوزيع**/ أي الأخذ من الدخل بقدر الحاجة بصرف النظر عما قدمت للدخل القومي.
ج- **القوة كمعيار للتوزيع**/ ترفض النظم الأخلاقية اعتبار هذه القاعدة معيارا للتوزيع.

عوامل الإنتاج في الإسلام

أ- **العمل:** يرى الإسلام أن العمل درب من العبادة حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" أن اشرف الكسب كسب الرجل من عمل يده".
ب- **المال**: الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج.

نظرة الإسلام للتجارة والثمن العادل:

أولا: التجارة: يعد الإسلام التجارة طريقا للكسب الحلال وكان الرسول يعمل بالتجارة وكان دوره نقل البضاعة من اليمن للشام ومن الشام لليمن. **والتجارة في الإسلام نوعان هما:**

1- **تجارة خارجية:** وهي بين إقليم وأخر وكانت تتعرض إلى خطر الطريق وخطر النقل بالبحر والتعرض للخسارة.
2- **التجارة الداخلية:** وهي نقل البضاعة من مدينة إلى أخرى بمخاطرة اقل وتلف اقل.

ومن أهم عناصر التجارة في الإسلام التراضي والذي تتمثل شروطه في:

أ- أن يكون المشتري مختارا في الشراء.
ب- أن يكون البائع مختارا في البائع.
ت- أن يكون كلاهما البائع والمشتري مختارا في تقدير الثمن الذي يشتري به ويبيع به.

ثانيا: الثمن العادل: أن الثمن في الاقتصاد الوضعي عبارة عن مقياس يعبر عن قيمة سلعة أو خدمة في المبادلة مع السلع والخدمات الأخرى.

أما الثمن في الفقه الإسلامي فهو مبلغ من المال يقع به التراضي بين العاقدين عوضا عن البيع وقد يكون الثمن موافقا بقيمة المبيع أو اقل أو أكثر، **وتتعدد أنواع الثمن بين:**

أ- **الثمن المحدد**: والذي لا تكون مساومة فيه تحدده الدولة ويتفق عليه الأفراد.
ب- **الثمن المعتاد:** وهو الثمن العادي الذي تحدد أساسا بنفقات الإنتاج.
ت- **الثمن العادل**: وهو ثمن السوق الذي يحدده العرض والطلب دون تدخل الدولة..

فالثمن العادل عند **الرأسماليين** هو ما يوافق المشتري على دفعه مهما كان هذا الثمن فالسلع تساوي قيمة النقد المدفوع لها من المشتري، أما الثمن العادل في **الإسلام** فهو يمثل مراعاة العدل في المبادلات والمعاملات ويجب أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالفريقين البائع والمبتاع، كما أن الاقتصاد الإسلامي أعطى الحرية الاقتصادية ومنع التسعير طالما كانت الأمور تسير سيرها الطبيعي، وقد رفض الرسول صلى الله عليه وسلم التسعير وقال:" أن الله هو القابض الباسط الرزاق المسعر واني لأرجو أن ألقى الله ولا يطالبني أحدا بمظلمة ظلمتها إياه في دم أو مال".

النقود في الإسلام:

تعريف النقود لغة: النقود جمع نقد الحاضر المعجل وهو خلاف النسيئة والمؤجل، ويحمل النقد في اللغة **ثلاث معاني:**

أ- الثمن الحاضر.
ب- تمييز الدراهم.
ت- إعطاء النقود وقبضها.

التعريف الفقهي للنقود: استعمل الفقهاء كلمة نقد بمعنى الثمن الحالي وهو خلاف النسيئة والمؤجل.

الوظائف الأساسية للنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي

أ- الثمينة لمنفعة التقلب والصرف فهي مقياس القيمة أو وحدة الحساب .
ب- المعاملة في جميع الأشياء فهي أداة للتبادل ووسيط للمبادلة والوسيلة للمقصود.
ت- ملكها كالمالك لجميع الأشياء وهي وسيلة للاحتفاظ بالثروة وأداة للادخار.
ث- النقود في المالية العامة في الإسلام إحدى وسائل سداد الحقوق الواجبة في المال كالزكاة والخراج وسدادها نقدا أو عينا جائزا في إطار ايسرية الأداء أو انفعه.

الوظيفة الاقتصادية للدولة في الإسلام:

1- تهيئ الدولة للفرد وسائل العمل وفرصة المساهمة في النشاط الاقتصادي المثمر ليعيش على أساس عمله وجهده
2- **مبدأ الضمان الاجتماعي:** إذا كان الفرد عاجزا عن العمل وكسب معيشته بنفسه كسبا كاملا أو كانت الدولة في ظرف استثنائي لا يمكنها منحه فرصة العمل يتم تهيئة المال الكافي للفرد لسد حاجاته وتوفير حد خاص من المعيشة، ومبدأ الضمان يرتكز على التكافل العام وحق الجماعة في موارد الدولة العامة.

المفكرون في الاقتصاد الإسلامي:

سوف نسلط الضوء على مدرستين من علماء المسلمين وهما:

المدرسة الأولى: يمثلها المقريزي في كتابه " كشف الغمة" حيث يدرس فيه الظواهر الاقتصادية في عهده في مصر وفي مدينة القاهرة بالذات.

المدرسة الثانية: ويمثلها الإمام الغزالي الذي يدرس النقود وأولويات الإنفاق والضرائب وسلوك المستهلك.

أولا: المنهج الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز

سار على طريقة تشبه طريقة عمر بن الخطاب إلا أن الأمويين نهبوا بيت المال وانهارت قواعد العدل في بيت المال فأصبح للطبقة الحاكمة امتيازات تؤخذ من بيت المال وصار العطاء من اكبر العوامل التي ساعدت بني أمية في اصطناع الرجال وإخضاعهم للطاعة فاشتروا المناصب وتملقهم للناس وأرهقوا الناس بالضرائب والإتاوات.

انتهج الخليفة السياسة التالية لتصحيح الأخطاء:

1- إعادة جميع القطائع والأموال التي سبق لبني أمية أن أخذوها لأنفسهم أو أعطوها للناس.
2- إلغاء مظاهر الأبهة والشرف وخصوصا الاقتطاعات للشعراء والكبار وغير المحتاجين.
3- نزع السلاسل الذهبية التي كانت في المسجد الأموي قائلا " أكباد الجائعين أولى بها".
4- إلغاء حرس الخلافة والبالغ عددهم 600 شرطي.
5- عزل عمال السوء الذين كان لهم الأثر السيئ في الانحراف الاقتصادي.
6- أوقف الحرب التي تستنزف الأموال.

ثانيا: الأمام الغزالي (451-505 هجري، 1055-1111 ميلادي)

محمد بن محمد الغزالي أبو حامد ولد في "بطوس" وهو مؤلف كتاب "إحياء علوم الدين" وكتب تناولت العقيدة والتصوف والفلسفة الإسلامية ونجد أن أرائه الاقتصادية جزء لا يتجزأ من رؤيته:

1- **النشاط الفردي**: حيث قسم الناس إلى ثلاث فئات
أ- رجل شغله معاشه عن معاده وهو من الهالكين.
ب- رجل شغله معاده عن معاشه وهو من الفائزين.
ت- رجل شغله معاشه لمعاده وهو من المقتصدين.
2- **التجارة:** يرى أنها تمارس من اجل الكفاية أو من اجل الثروة، فان قام الشخص بالتجارة من اجل الثروة وعدم الأنفاق في الخيرات والصدقات فأنها تقوده للهلاك.
3- **العلاقة بين الأخلاق الفاضلة والمعاملات**: يؤكد على أهمية النصيحة بين المتعاملين وفضيلة تحديد نسبة بسيطة فوق التكلفة حتى يكون السعر عادلاً.

4- **النقود:** كان للغزالي مساهمة قيمة في النقود حيث قام بعرض مناقشة المقايضة وعيوبها ثم قام ببيان أهمية النقود ووظائفها وقال أنها مقياس للقيمة ووسيط للتبادل ومستودعا للقيم، كما قال أنها الوسيط والوسيلة لحيازة الأشياء التي تشبع الرغبات، ووظيفة قياس القيم عند التبادل.
5- **النشاط العام والفساد والظلم:** ناقش الغزالي السلوك الذي يفترضه الإسلام فيمن يقوم بالنشاط الاقتصادي وهو يجب أن يأخذ المصلحة العامة للمجتمع وان المصلحة الفردية لا يجب أن تؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين فقد اهتم بالحكومة العادلة التي اعتبرها شرط أساسي للازدهار الاقتصادي وناقش حق الحكومة في فرض الضرائب وهو في قضية الدفاع عن الدول الإسلامية.

ثالثا: ابن خلدون(732-808 هجري)

هو عبد الرحمن ابن خلدون ولد في تونس وتعلم عن أبيه العلوم الشرعية وهو من أسس علم الاجتماع، ومن الأفكار الأساسية التي قدمها ابن خلدون:

1- دراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتمحيصها لإبراز ارتباط الأحداث الاجتماعية والسياسية في أنماط محددة.
2- بيان اثر البيئة الاجتماعية في سلوك الإنسان ونشاطه الاقتصادي.
3- بيان اثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الإنسانية وثرواتها وكذلك تأثيرها في سلوك الإنسان.
4- استخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة على أساس المشاهدات والاستنباط.
5- تقسيم العمل والاهتمام بالصناعة.
6- معارضة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

رابعا: احمد بن علي المقريزي (772-845 هجري)

ولد في القاهرة وتتلمذ على يد ابن خلدون وتولى عدة وظائف منها الحسبة حيث تولى حسبة القاهرة واختلاط بأرباب المهن والأسواق والتجار والمضاربات وبحث في الأسعار الجارية وأصول النقود وضبط المكاييل وأشهر مؤلفاته " شذوذ العقود في ذكر النقود" وكتاب " الاكيال والأوزان الشرعية" ومن أهم مؤلفاته في المجال الاقتصادي إغاثة الأمة في كشف الغمة" حيث تحدث فيه عن الغلاء والمجاعات وسوء تدبير الملوك، وعرض فيه الأسباب التي كان أرباب الحكم في مصر يطبقونها مع محاولة **<u>إيجاد حلول لأسباب الغلاء الثلاث:</u>**

1- ولاية الوظائف السلطانية والدينية بالرشوة.
2- غلاء إيجار الأطيان وزيادة نفقات الحرث والزراعة على الرغم من قلة إنتاج الأرض.
3- رواج الفلوس النحاسية (أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة في التداول).

الاختلافات الجوهرية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي

أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رأسمالي قبل أن توجد الرأسماليين لأنه يقوم **<u>على الأركان الاقتصادية الثلاثة وهي:</u>**

1- المصلحة الشخصية كهدف.
2- المزاحمة كوسيلة.
3- الحرية كشرط.

فالاقتصاد الإسلامي يعترف بمصلحة المجتمع كضابط عام فيحد من حرية الفرد في تصرفه الاقتصادي، بينما الاقتصاد الرأسمالي فرديا لا بعد الحدود، وتظهر مصلحة المجتمع في **<u>الاقتصاد الإسلامي في الأتي:</u>**

أ- يحارب تكدس الثروة وجمعها في يد فئة قليلة لأنه يحث على أنفاقها في سبيل المصلحة العامة.
ب- استهدف مصلحة المجتمع من خلال تحريم الربا وشن حربا عليها.
ت- المزاحمة وهي وسيلة الاقتصاد الإسلامي.

<u>أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي (الرأسمالي والاشتراكي الشيوعي)</u>

1- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رأسمالي فردي من نوع خاص.
2- الاقتصاد الإسلامي لا موقع له بين النظم الاقتصادية الوضعية لأنه وفق بين مبدأين متناقضين وهما تقدم العلم وإزهاره، والحيلولة دون إقامة للأغنياء أو لرأس المال.

3- الاقتصاد الإسلامي فيه من الرأسمالية الفردية خير ما لديها دون شرورها، وفيه من الاشتراكية أحسن ما لديها دون عيوبها.

الفكر الاقتصادي للمدرسة التجارية:

من العوامل التي أدت إلى ظهور النظام الرأسمالي التجاري

1- **الاستغلال المتزايد لرقيق الأرض**: أدى هذا الاستغلال لتزايد هجرة الرقيق وهروبهم من الريف إلى المدينة مما زاد حاجاتهم للموارد المادية لزيادة عدد الجنود والإتباع، إضافة إلى القيود الصارمة التي يفرضها التنظيم الإقطاعي على المدن كانت تقف حجر عثرة في طريق التجار مما شجعهم على شق عصا الطاعة للاقطاعين.
2- **الاستكشافات الجغرافية:** حيث شكل نهب الأراضي المستكشفة حديثا والمحولة إلى مستعمرات أفاق رحبة أمام التراكم الرأسمالي مما ترك أثار كبيرة منها:
أ- توسيع السوق أمام البضائع الأوروبية
ب- تحول طرق التجارة الكبرى التي تصل الغرب بالشرق
ت- إلزام التنافس بين تجار أوروبا للسيطرة على أسواق البلدان المستعمرة مما أدي إلى استدعاء الدولة
3- **تراجع سلطة الكنيسة:** من خلال الدعاء إلى الحرية الفردية في الدين وبذلك القضاء على سلطة الكنيسة على أفكار الأفراد مما ترك أثار وهي:
أ- إباحة الربا والفائدة والاندفاع للحصول على الأرباح وجمع الأموال والثروات
ب- أثرت على سلوك الفرد الاقتصادي في إطار الحرية الفردية
ت- أدت إلى إعادة توزيع الثروات والدخول في الأقطار التي شملها الإصلاح
4- **الدولة القومية**: في أواخر القرن 15 نشأت الدولة الحديثة التي بدأ فيها يضعف النظام الإقطاعي وضعفت معه سلطة النبلاء ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف الإقطاع:
أ- استعمال البارود الذي تم جلبه من الصين لدك حصون النبلاء وقلاعهم
ب- نمو المدن وزيادة ثرائها والتي أصبحت ملجأ للفارين من سطوة الاقطاعين
ت- انتشار العلاقات السلعية والنقدية وزيادة استعمال النقود وجباية الضرائب

خصائص النمط الرأسمالي:

1- تعميم الشكل السلعي على الإنتاج الاجتماعي
2- اكتشاف قوة العمل نفسها لهذا الشكل السلعي أي أن المنتج أصبح مفصولا عن أدوات إنتاجية قد تتحول إلى عامل.
3- اكتساب المعدات نفسها الشكل السلعي.

طبيعة التحولات في القطاعات الاقتصادية

1- **القطاع الحرفي:** فقد جرى تحويل الإنتاج الحرفي الصغير إلى إنتاج رأسمالي من خلال:
أ- كان التاجر مجرد وسيط في مبادلة سلع المنتجين السلعيين (زراعة وصناعة) وبعض إنتاج الإقطاعيين الذي يدخل في المبادلة
ب- تطور دور التاجر إلى محتكر للشراء من المنتجين الصغار لغرض بيعها في سوق أوسع
ت- اتخاذ التجار دور الموزع للمواد الأولية على المنتجين الصغار مقابل مبالغ يحددها التاجر
ث- تحول المنتج الصغير إلى عامل بالأجرة لدي الرأسمالي التجاري
2- **القطاع الزراعي:** حدثت تحولات اجتماعية داخل النظام الإقطاعي انتهت بتفكيك أسس الزراعة الإقطاعية والتمهيد لرأسمالتها حيث امتازت هذه المرحلة بالاتي:
أ- بقاء سيطرة نمط الإنتاج في التشكيلات الخاصة بتلك الحقبة
ب- ازدهار التجارة البعيدة (التجارة الاطلسية)
ت- أدى الازدهار التجاري إلى تفكيك نمط الإنتاج الإقطاعي

شروط الإنتاج الرأسمالي:

1- تراكم رأس المال النقدي والذي يمكن تحويله إلى وسائل إنتاج استثمارية تتيح المجال إلى عملية الاستثمار الرأسمالية
2- التكديح أو البلترة أي وجود العمال بالأجر أي المنتجون الذين فقدوا وسائل إنتاجهم

مصادر التراكم الأولي لرأس المال

1- عملية التسييج
2- النشاطات الربوية (الاتجار بالنقود)
3- نهب ثروات المستعمرات
4- التبادل اللا متكافئ

الافتراضات المشتركة بين التجاريين(الماركنتلين)

1- يعد بناء الدولة هو الهدف الحقيقي للسياسة الاقتصادية
2- أن الثروة بشكلها النقدي هي مقياس القوة المذكورة
3- الوسيلة للحصول على الثروة هو امتلاك مناجم الذهب والفضة والتجارة الخارجية
4- ضرورة السعي لتوجيه النشاط الاقتصادي بفروعه لتأمين سلع التصدير
5- عد التجارة أهم مصادر للثروة ومن ثم الصناعة والزراعة
6- التدخل الحكومي ضرورة لازمة لضمان تطبيق الماركنتلينية

السياسات الاقتصادية للتجاريين

أولا: السياسة المعدنية في اسبانيا

- إلزام السفن التجارية التي تنقل البضائع من اسبانيا بأن ترد قيمة البضائع بالذهب والفضة
- أكراه التجار في الدول الأخرى والذين يجلبون بضائعهم إلى اسبانيا بإخراج أثمانها نقدا
- حصر خروج الذهب من اسبانيا في مجالات محددة تخص التاجر الاسباني

ثانيا: السياسة الصناعية في فرنسا

- فرض قيود كبيرة وعديدة وبخاصة في مجال فرض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية القادمة من الخارج من أجل حماية الصناعة الفرنسية
- جلب كوليبر الحرفيين المهنيين من خارج فرنسا ومنع هجرة الحرفيين الفرنسيين
- منح المشروعات الصناعية القائمة والجديدة تسهيلات وإعفاءات ضريبة كبيرة
- قامت الحكومة الفرنسية باستيراد المنتجات الزراعية (الحبوب) لتخفيض مستويات المعيشة
- عملت الحكومة على إنشاء شركات كبيرة مهمتها تسويق وتصريف المنتجات الفرنسية خارجيا
- قامت فرنسا بإنشاء صناعات حكومية
- إقامة جهاز للتفتيش الصناعي والرقابة على المنتجات الصناعية

ثالثا: السياسة التجارية في انجلترا

- تسهيل إعمال طبقة التجار من خلال تأسيس البورصة
- دخلت الدولة لتنمية بعض القطاعات الصناعية ومنها النسيج وتوفير الحماية الجمركية لها
- عملت على تصفية الصناعات الحرفية في جميع مستعمراتها لتتيح لصناعتها رواجا واسعا
- شرع قانون الملاحة والقاضي بنقل البضائع بين انجلترا ومستعمراتها بسفن انجليزية
- إعفاء السلع الانجليزية المصدرة من ضرائب التصدير
- تخفيض أسعار الفائدة للحصول على القروض
- ساعدت الحكومة على تخفيض أجور العمال

إعلام المدرسة التجارية:

1- توماس مان (1571-1641)

قد جعل الفائض في الميزان التجاري محور السياسة الاقتصادية فقد انتقد ما ذهب إليه الكتاب السابقين من وجوب الرقابة على كل عملية نقدية، وانتقد أيضا وجوب أن يكون الميزان التجاري موافقا مع كل بلد على انفرد.

وميز الثروة الطبيعية والمتمثلة في إنتاج الطبيعية والثروة الصناعية من إنتاج عمل الإنسان، وبين أن تحويل الثروة الطبيعية إلى ثروة مصنعة قبل التصدير

ومن قواعد السياسة الاقتصادية عند توماس:

أ- وجوب الامتناع عن المغالاة في استهلاك الأجنبية مثل الغذاء والرداء

ب- وجوب معرفة ظروف البلاد التي يتم التصدير إليها فإذا كانت لا تستطيع الحصول على حاجاتها إلا من انجلترا وجب البيع إليها بأعلى ثمن، و إلا يتم بيعها بأقل سعر في الحالات الأخرى

ت- يتعين نقل الصادرات على سفن انجليزية للحصول على فائدة مزدوجة

ث- يحب القصد في إنفاق الثروة حتى يتحقق منها الفائض للتصدير

ج- يجب تشجيع التجارة العابرة بحيث تصبح انجلترا مركز لتوزيع السلع وبذلك يزيد النقل البحري والتجارة وإيرادات الجمارك

2- وليام بيتي (1623-1687)

كان من الأعضاء البارزين في جماعة العلماء التي عرفت باسم الجمعية الملكية وهي أشهر الجمعيات في بريطانيا، وهو أول من وضع ودافع عن مفهوم العلم التجريبي في البحث الاقتصادي وأيد هذا المفهوم بمنهج القياس الكمي، وساهم في الفكر الاقتصادي من خلال المنهج القياسي في البحث وكانت له مساهمات بارزة في نظرية القيمة والنقود وكذلك في سياسة الدولة المالية.

ومن أراء وليام في السياسة الاقتصادية من ناحية:

1- **القيمة:** حيث كان له الفضل الأول في التأكيد على أن العمل هو أساس تحديد القيمة من خلال (أن العمل هو الأب الفاعل للثروة بينما الأرض هي الأم) ويؤكد ذلك عندما يتحدث عن ثروة الأمة التي يعتبرها نتيجة عمل سابق أو عمل بذل في الماضي. وقد حاول أن يجد صلة بين قيمة الأرض وقيمة العمل واعتبر أن قيمة هذا الناتج من الغذاء تساوي قيمة العمل.

2- **النقود:** كان يعلق أهمية كبيرة على المعادن النفيسة بصفتها أفضل أشكال الثروة وقرر أن النقود ليست سوى وسيلة إلى غاية وليست غاية في حد ذاتها. كما اعتبر أن تحريم تصدير النقود(المعادن الثمينة) أمر عقيم. فالأمر الذي يستحق الاهتمام عنده هو تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف والنشاط الاقتصادي وليس تراكم كميات النقود، وكشف عن سرعة دوران النقود وقرر أن كمية النقود تبقى ثابتة

3- **السياسة المالية للدولة:** تحدث عن مصادر الإيراد العام وتكلم عن الإنفاق العام وكيفية توزيعه بين الأوجه المختلفة ويرى ضرورة جمع الضرائب في حدود لما يجب جمعه من الناس بناءا على تحليله للعلاقة بين الضرائب والتدفقات النقدية والنشاط الاقتصادي في المجتمع

3-ريتشارد كانتيلون:

حظي بشهرة في فرنسا بصفة خاصة من خلال النمو السكاني والنمو الاقتصادي ونظرية القيمة والتجارة الخارجية وفي تحليل تدفقات الدخل الكلي وذلك من خلال تأليفه لكتاب " مقالات في طبيعة التجارة". وتأثر بنظرية نيوتن للكون على انه بناء كامل تترابط أجزائه وتنتظم في نشاطها معا حيث تعرض لعملية تكييف ذاتية تبعا للتغيرات في السكان والأذواق والإنتاج، ويرى أن دافع الربح مرتبط بالمصلحة الخاصة وهو المحرك الأساسي للاقتصاد، ومن **أهم مساهمته ما يلي:**

أ- **نظام السوق:** تصور أن الاقتصاد عبارة عن تنظيم يتكون من أسواق مترابطة تعمل معا في تناسق دقيق لتحقيق نوع من التوازن. أن النشاط الاقتصادي بترابط الأفراد بسبب اعتمادهم المتبادل أما المؤسسات فأنها تتطور خلال الزمن استجابة للحاجة والضرورة. يخضع الاقتصاد كتنظيم لعملية تعديل مستمرة بفعالية حرية التصرف للمنظمين من خلال مصالحهم الخاصة في المعاملات. ويعمل هذا التنظيم الاقتصادي من خلال الأسواق، كما اعترف بأن تقدير القيمة الذاتية يمكن أن يتضمن أحكام شخصية غير موضوعية وهو أول سبب لحدوث فجوة بين القيمة الذاتية وسعر السوق، وان الفجوة بين القيمة الذاتية وسعر السوق تتمثل في أن خطط المنتجين والمستهلكين قد لا تتفق.

ب- **دور المنظمين في النشاط الاقتصادي:** يعتمد النشاط الاقتصادي في تحليله على ثلاث طبقات هما طبقة الملاك و طبقة المنظمين وطبقة العمال، فقد اهتم في إبراز دور المنظمين في تسير النشاط الاقتصادي وتحليل سلوكهم وقال أنهم يعملون لقاء عائد غير محدد وغير مضمون ولذلك لا ترتبط شخصية المنظم بعنصر رأس المال ولذلك يتحمل المنظم المخاطرة من خلال المنافسة.

ت- **تأثير النقود على أسعار الإنتاج:** ساهم في النظرية النقدية وقام بوضع أصول منهج الدخل وقام بتحليل العلاقات السببية التي تربط التغيرات في رصد النقود بسلسة التغيرات في الإنفاق الكلي والدخل والتوظيف والأسعار . وبدأ في تحليله ببيان التدفق الدائري للدخل في مجتمع يعتمد على الزراعة، كما قام بعمل تفرقة واضحة بين الأسعار النسبية والمستوى العام للأسعار. يقرر أن تأثير التغيرات النقدية على الأسعار النسبية يعتمد على مصدر تدفق النقود الجديدة في الاقتصاد.
وقال في زيادة عرض الأرصدة القابلة للإقراض أن سعر الفائدة الجاري سوف ينخفض مع بقاء العوامل الأخرى على حالها وسوف يتغير هيكل الناتج الكلي لصالح السلع الاستثمارية.

4-ديفيد هيوم(1711-1776)

كان من أكثر المفكرين تأثرا في ادم سميث من خلال كتابه " مقالات في السياسة" الذي تضمن مقالة عن النقود والفائدة والميزان التجاري واعتبر أن النشاط التجاري هو القوى المحركة للإنتاج، **ومن أهم مساهمته في:**

أ- **النقود:** يرى أنها تقوم بدور هام في تنشيط التجارة من حيث تأثرها المباشر في الأسعار فالنقود عنده ليست سوى رمز يمثل السلع وقيمتها، وتحدد من خلال العلاقة بين كميتها من جهة وكمية السلع التي يجري التبادل فيها من جهة أخرى.

ب- يتفق من الرأي الماركنتيلي الذي يتلخص في أن انخفاض سعر الفائدة يعتبر أفضل مؤشر لحالة الرواج في النشاط التجاري للدولة وحلل سعر الفائدة ولم يستبعد حدوث انخفاض فيها بسبب الزيادة في كمية النقود، ويرى أن عوامل أخرى هي العرض والطلب تؤثر في سوق الاقتراض فشدة الطلب على الاقتراض مع قلة المعروض من النقود يرفع سعر الفائدة والعكس صحيح.

ت- **مهاجمة السياسة التجارية للماركنتالين**: ويهاجمها على أساس التناقض بين أركانها، فتكوين الفائض من المعدن النفيس في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة دائمة لايمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على التنمية.
فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الاقتصاد تعمل على رفع مستويات الأسعار ويضعف القدرة على التصدير، مما يؤدي إلى تدهور الفائض بدل من زيادته.
كما يؤكد أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انتعاش الصناعات القومية وزيادة الصادرات.

الفصل الرابع /الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين "الفيزوقراطيين"

مفهوم الفكر الاقتصادي الطبيعي:

الفيزوقراط هم مجموعه صغيرة من الاقتصاديين ظهروا في فرنسا أواخر القرن السابع عشر واستمروا حتى القرن الثامن عشر واصل كلمة فيزوقراط هي كلمة يونانية تعني حكومة الطبيعة أو حكم الطبيعية ، وهم أول من رفض الفلسفة الميركنتيلية وقد نجحوا في استبعاد الاعتقاد القائل بان الثروة تتعلق بالتجارة والمعادن النفيسة وان هناك قوانين طبيعية تحكم الاقتصادي .

حيث تخضع الظواهر الاقتصادية لقوانين طبيعية لا دخل للإنسان في إيجادها وتقوم هذه القوانين الطبيعية على مبدأين:

1. **مبدأ المنفعة الشخصية**: هي الحافز الذي يدفع أفراد المجتمع إلى النشاط الاقتصادي.

2. **مبدأ المنافسة** : كل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية يدخل في منافسة مع بقية أفراد المجتمع .

* أهم خصائص القوانين الطبيعية:

1. أنها مطلقة لا استثناء فيها وأية محاولة من الفرد للعزوف عنها يلحقه ضرر فيضطر للرجوع إليها.

2. أنها عالمية بمعنى تنطبق في جميع أرجاء العالم بصرف النظر عن الاختلاف فيما بينها من حيث الظروف والأوضاع السائدة فيها.

3. أنها غير قابله للتغير بمعني أنها قوانين أبدية لن تكون عرضة لأي تغير أو تبديل في أي زمان ومكان.

4. أنها إلهية بمعنى لا يترتب على الأخذ بها أي متاعب أو أضرار للناس قاطبة.

* المدرسة الطبيعية:

لم تكن التجارة أو الصناعة محور النشاط الاقتصادي بل غلب الطابع الزراعي على الاقتصاد الفرنسي وكانت الزراعة أهم أوجه النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والعمالة معا.

إضافة إلى ذلك اعتمد القطاع التجاري الصناعي على السوق الداخلية والطلب الصادر عن القطاع الزراعي وخاصة عند الإقطاعيين وكانت الزراعة متأخرة من خلال القيود الكبيرة المفروضة عليها .

اتسمت المدرسة الطبيعية بالانسجام والتوافق الكبير بين أفكار مروجيها الذين أطلقوا على أنفسهم الاقتصاديون وأعلامها هم (ميرابو) و(مرسي دي لاريفيير) و (ديبون دي نيمور)و (بادو).

إن المدرسة الطبيعية لم يتعد انتشارها حدود فرنسا رغم تأثيرها في أفكار الاقتصاديين وخاصة (ادم سميث) .

رفض الطبيعيون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ودعوا إلى قصره في حدود ضيقة تتمثل في:

1.ضمان الحرية الفردية في التملك والعمل.

2. التعاقد دون المساس بحرية الآخرين.

3. العمل على استتباب الأمن والنظام والعدل والدفاع الخارجي.

4. حرية التجارة الداخلية والخارجية.

* العوامل التي ساهمت في ظهور الطبيعيين

1. تطرف حياه القصر

كان تطرف وبذخ حياه القصر خاصة في فترة الملك لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر حيث كان الملك يمثل الدولة بكل شموليتها وكانت الحريات والحقوق مهضومة ومكبوتة وبسبب البذخ والترف أصبحت خزينة الدولة فارغة وأصبح السكان في الأرياف يعملون خدم وعبيد عند كبار الإقطاعيين.

2. تزايد الضرائب

لما كان الناتج الصافي هو قوام الثروة عند الطبيعيين كانت طبقة الملاك هي التي تتلقي هذا الناتج ونادوا أن تقتصر الضريبة على ضريبة واحدة على الملاك مع إلغاء كافة الضرائب الأخرى ونادوا الطبيعيين بعدم فرض أي ضريبة على الزراع لان دخلهم لا يكفي سد احتياجاتهم. في مجال السياسة المالية نصحو الدولة بتفادي الاقتراض

3. البيئة

اعتبروا الأرض مصدر الثروة وان النشاط الاقتصادي المنتج هو استغلال الموارد الطبيعية ولقد كانت البيئة في فرنسا صعبة فيما يتعلق بظروف المزارعين حيث كانوا يعملون في المصانع الصغيرة الموجودة في الأرياف من اجل زيادة دخلهم .

4. الرد على سياسات الرأسمالية التجارية

تتلخص أهم التناقضات بين الفكر الطبيعي والفكر الرأسمالي التجاري في الأتي:

- الزراعة دون التجارة هي أساس الثروة.
- الحرية دون التقييد هي الإطار الصالح لزيادة تلك الثروة.
- التجارة الخارجية تحتل مكانة ثانوية في النظام الاقتصادي الطبيعي.
- ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية دون انخفاضها هو هدف السياسة الاقتصادية.
- الصناعة الجديرة بالتشجيع هي التي تستعمل قدرا كبيرا من المواد الأولية لا قدرا كبيرا من العمل.

5. التحول الاجتماعي

وهو من العوامل التي أدت ساهمت في ظهور وتطور الفكر الطبيعي في فرنسا خاصة زيادة التركيز على الفكر العقلاني ونمو قوانين وزيادة تأثر حياه الناس بما ينتجه العقل بعيدا عن فوضى الخرافات والتفسيرات الدينية المسيطر عليها من قبل الكنيسة. كما ان هناك تطور في العلوم الطبيعية والقوانين الوضعية التي تركز على حل المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية من خلال التركيز على تنمية وتطوير الزراعة.

***المذهب الطبيعي**

1. النظام الطبيعي

من الجدير بالذكر أن الموقف المذهبي لمدرسة الطبيعيين يبلور في واقع الأمر فكرة المذهب الحر الذي وجد تطبيقه العملي في الصورة التقليدية للنظام الرأسمالي في عصر الكلاسيك . ونورد أهم دعائم هذا المذهب الحر:

- وجود نظام طبيعي تخضع الظواهر الاقتصادية على مقتضاه لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها.
- التركيز على شخصية الفرد كوحدة النشاط الاقتصادي واعتبار مصلحته الذاتية الحافز لهذا النشاط.
- حرية الملكية الخاصة للأفراد باعتبارها القوة الدافعة إلى النشاط والعمل المنتج.
- الحرية الاقتصادية للأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي ومعارضة تدخل الدولة.

2. الناتج الصافي

الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج الذي يعطي إنتاج صافي وان الثروة التي تنتج من الزراعة تزيد عن الثروة التي تستهلك في عملية الإنتاج الزراعي أي أن المنتج اكبر من المستهلك.

أما الصناعة فهي لا تعطي إنتاجا صافيا في رأي الطبيعيين حيث أن الزراعة لا تتم بعنصر الأرض فقط وإنما يجب تعاون العامل مع *الأرض ويتم تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:*

- طبقة المزارعين.
- طبقة الملاك.
- طبقة رجال الصناعة والتجارة.

3. توزيع الثروة

قد جاءت نظرية دوران الثروة في اللوحة الاقتصادية التي تمثل حركة الغلة ذهابا وإيابا بطرق عده بين طبقات المجتمع على شكل أعمده ويقسم *الفيزوقراط المجتمع إلى ثلاث طبقات و هي :*

a) **الطبقة المنتجة**: تحصل من الأرض على دخل خام ومنه تحصل على أجورها وعلى الغلة الصافية التي للملاكين.
b) **طبقة الملاكين**: هي طبقة غير منتجة وتحصل على الغلة الصافية مقابل الدور الذي قامت به .
c) **الطبقة العقيمة:** هي تتلقى قسما من الغلة .

4. الجداول الاقتصادية

قرر(ميرابو) أن هناك ثلاثة اختراعات أثرت في تقدم الجنس البشري هي الطباعة و النقود والجدول الاقتصادي الذي ابتدعه (كيناي) حيث قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات ويفترض أن السلع تدور بين هذه الطبقات الثلاث ومن الممكن أن نتصور فكرة الدورة السلعية في شكل جدول باستخدام المثال التالي الذي يفترض أن طبقة المزارعين قد أنتجت ما قيمته 5000 دينار وأنها استهلكت 2000دينار فان المنتج الصافي يساوي 3000دينار وهذا ما يسمى الدخل القومي.

- **السياسات والتطبيقات العملية:**

1. القيمة

كان التحليل عند الفيزيوقراطيين يتناول بالتفسير حركة التدفقات أو التيارات الاقتصادية الإجمالية في جسم المجتمع ذهابا وإيابا من الزراعة ولم يكن أي تحليل لمشاكل الأسعار والسوق أو تعرض لمسالة القيمة أي قيمة الأشياء المادية المنتجة.

<u>لذا يجب إجراء نوعين من التقدير :</u>

- تقدير كمية العمل مقياسا بالمقدار اللازم من الأرض لتامين معيشة الأشخاص الذين ساهموا بالإنتاج.
- تحديد المقدار الضروري من الأرض اللازمة لتقديم الموارد الأولية التي تدخل في الإنتاج.

2. التجارة

إن التجارة عبارة عن بيع السلع والخدمات وشرائها مرة أخرى وهي نشاط تجاري هام وضروري في حال فشل دولة في إنتاج بعض السلع والخدمات التي تسهم في عملية الإنتاج .

- **أهم أفكار الفزيزيقراطيون بخصوص التجارة الخارجية**

a. ليس بالضروري الحفاظ على ميزان تجاري راجح لأنة يؤدي إلى تدفق النقد الأجنبي.
b. ليس صحيح ان الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على البضائع الأجنبية تقع على كاهل الأجنبي.

3. الأجور والسكان

قد أشار الطبيعيون إلا إن الأجور كانت تدفع للعمال مقابل جهدهم وعرقهم تحتوى على نسبة ضئيلة من المدخرات وكانت الأجور في فرنسا تعتمد على الظروف الاقتصادية العامة التي تمر بها البلاد.

4. الربح

قد تنتج المبادلات التجارية ربحا إلا أن الربح يختلف عن الثروة لان ما يربحه احد الطرفين إنما يخسره الطرف الأخر أما المبادلة التي تعتبر مجدية في تنقل المنتجات الزراعية الذي يؤدي الى دوران الثروة ويشكل حافزا لتنمية الزراعة مصدر الثروة.

5. دور الدولة

<u>اعتقد روبرت جاك تيرجو أن اهتمام الدولة بالأمور الاقتصادية يرجع لعاملين :</u>

- ضرورة توفير الجو الملائم للنشاط الاقتصادي بحيث ر يستطيع أي فرد أن يلحق ضررا بالآخرين.
- الرغبة في زيادة حجم ثروة المجتمع إلى أقصى حد ممكن.

6. الضرائب

رأى الطبيعيون إن إرساء السياسة المالية على أسس متينة يتطلب انتهاج عدد من الخطوات منها:

- الإصلاح الضريبي الشامل.
- تخفيض النفقات الحكومية وخاصة نفقات الترفية.

- زيادة إنتاجية القطاع الزراعي.
7. الملكية الخاصة.

هي الملكية الشخصية وتنصرف إلى حق الفرد في أن يختار مهنه تتلاءم مع ممتلكاته الشخصية دون تدخل من سلطة عليا وتشمل الملكية المنقولة وفي أن يؤل للفرد ثمار عمله والملكية العقارية وهي حق الفرد في استثمار جهوده في ملكية عقارية.

- **وجهات نظر الطبيعيون من اجل تبرير الملكية الخاصة:**

1. فلاحه الأرض لفترة طويلة تؤدي إلي استنزافها من الفلاحين ومستخدمي الأرض فلذلك يمكن حمايتها من الضغط الزراعي الواقع عليها.
2. الفائدة والمنفعة الاجتماعية والاقتصادية للأرض لذا يجب إن يدفع المزارعين مبلغ من المال لمالكي الأرض .
3. تملك الأرض عند الناس كان يعتبر رمزا للمكانة الاجتماعية .

- **الانتقادات الموجهة للطبيعيين:**

A. خطأ فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج.
B. خطأ فكر الطبيعيين حول الضريبة الموحدة.
C. خطأ تركيز الجهد الإنمائي على الزراعة.
D. خطأ إخضاع الاقتصاد السياسي القوانين الطبيعية.

- **ابرز أعلام الفكر الطبيعي توجو غير مطلوب تفاصيل حياته وأفكاره.**

انتهي الفصل

الفصل الخامس/ الفكر الكلاسيكي

- **الوسط التاريخي والتطورات المادية والفكرية**

امتاز الربع الأخير من القرن الثامن عشر بمكانة هامة في تاريخ الرأسمالية الصاعدة بدءات ظهور أمور جديدة في المحيط **الاقتصادي والاجتماعي وابرز مخرجات هذا الربع هي:**

1. المزاوجة ما بين العلم والصناعة على خلفية الشراكة المبرمة بين ماثيوبولتن وجيمس وات عام 1775.
2. إعلان استقلال أمريكا عام 1776.
3. ظهور كتاب أدام سميث عام 1776 (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الشعوب).
4. قيام الثورة الفرنسية عام 1789.

أعطت المدرسة الفيزوقراطية لظهور المذهب الحر دفعة قوية عندما أشار كتابها المتأخرون إلى ضرورة تحديد دور الدولة وتحرير التجارة.

هذه الأحداث سرعت من تهيئة الظروف للانتقال إلى طور رأسمالي أكثر نضجا.

- **الخصائص الفكرية التي ساهمت في تبلور الفكر الكلاسيكي:**

1. تراجع النظرة الدينية إزاء الحقائق العلمية مما اضعف مساحة الميتافيزيقيا في ذهنية الفرد والمجتمع.
2. صعود المنهج التجريبي القائم على إعطاء الأولوية للنظرة المادية للكون وعد الفكرة ما هي إلا نتيجة للوجود السابق للمادة.
3. الاهتمام الكبير بالفلسفة السياسية والاجتماعية وظهور أطروحات عديدة راجعت فكر الحاكم والسلطة والدولة.
4. العودة الشرعية إلى أرسطو في احترامه للملكية الخاصة ومن ثم الفردية وعد المصلحة الفردية القاعدة الأساسية للمصلحة العامة من خلال تحليل طبيعة الإنسان وإصراره.

- **التطورات المادية**

1. التحول نحو نظم الإنتاج القائم على التخصص وتقسيم العمل.
2. تزايد أهمية رسملة الإنتاج الزراعي وظهور سوق العمل الزراعي على خلفية حركة التسييج.
3. توسع السوق الداخلية سواء في الإنتاج أم الاستهلاك الزراعي منة والصناعي في ظل حصول العاملين في الزراعة والصناعة على دخول نقدية.

- **شملت التطورات الفنية كافة القطاعات وتركزت قطاع النسيج والصلب والطاقة وهي:**

1. **قطاع النسيج**
- اخترع اله لف الحرير عام 1716 من قبل لومب.
- اختراع المكوك الطائر عام 1733 من قبل كي.
- اختراع الغزل الآلي من قبل اركوايت.
- اختراع النساج الآلي عام 1783 من قبل كرنرايت

2. **قطاع الصلب**
- اختراع طريقة صناعة الصلب من الحديد والفحم عام 1735 من قبل أبراهام داربي.
- اختراع طريقة إذابة الحديد وتأسيس أول معمل تعدين عام1750 من قبل هونستمان.

3. **قطاع الطاقة**
- اختراع الآلة البخارية عام 1764 من قبل جيمس وات.

- **الآراء الاقتصادية لمؤسس المدرسة الكلاسيكية**
- **ادم سميث 1723-1790**

ولد في مدينة كيركالدي في اسكتلندا وأكمل دراسته الجامعية في جامعه أكسفورد ودرس علم المنطق والفلسفة الاجتماعية وفي عام 1759 اصدر أول كتبة في الفلسفة (نظرية المشاعر الأخلاقية) وفي عام 1776(بحث في أسباب ثروة الشعوب).

أولا: منهجه البحث

اعتمد في بحثه وتحليله الطريقة ذاتها التي استخدمها علماء ومفكرون مثل إسحاق نيوتن إذ يسعى إلى التوصل إلى حقائق بسيطة عن طريق الأعمام وصولا إلى الفكرة المركبة.

ثانيا: الفلسفة الاقتصادية

تركزت على اقتناعه المطلق بالقانون الطبيعي الذي يعد ركنا أساسيا في فلسفته الاقتصادية وان القوانين تنبثق من الطبيعة تجد في الرأسمالية حاضنتها الأساسية **وتتلخص فلسفة الرأسمالية الكلاسيكية بجانبها الاقتصادي على الأتي:**

1. أنها فلسفة سكونية ينصب تحليلها للظواهر على واقع معين وفي مدة زمنية معينة لذا فهي سكونية التحليل وحركية المحتوى.
2. ركزت اهتمامها بالفرد ومصالحة سواء كان منتجا أم مستهلكا .
3. الكلاسيكية فلسفة ليبرالية ترى أن المصلحة الفردية تختلط بالمصلحة الجماعية .
4. المحافظة على قوة وفاعلية المنافسة التامة الكاملة.

ثالثا: السياسة الاقتصادية

جاءت سياسة ادم سميث مرتكزة على انتقاداته للمذهب التجاري والطبيعي فيما اعتمد على المذهب الفيزوقراطي ولم تتضمن سياسته الاقتصادية الاهتمام بالمستهلكين كما هو الحال للمنتجين لذا نجد أن السياسة الاقتصادية اعتنت كثيرا بالمنتج.

رابعا: الدولة

1. إن تدخل الدولة يعترض ويقوض الحرية العامة بما فيها الحرية الاقتصادية.
2. تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يضر بمبدأ المنافسة والذي يعتبر حجر الزاوية في الإنتاج الرأسمالي.
3. لا حاجة لهذا التدخل حتى في ظل حدوث اختلالات اقتصادية .
4. تعتمد الدولة في نشاطها على إيراداتها المتأتية من الضرائب لذا كلما زاد دور الدولة زادت الضرائب.
5. مجمل أنشطة الدولة هي استهلاكية وان الدولة مبذرة لأموال وسيئة الإدارة.
6. الدولة تحمل قدرا كبيرا من الدمار.

- **وظائف الدولة**

- **الدفاع الخارجي**: فواجب حماية المجتمع من الغزو أو العدوان الخارجي .
- **العدل**: إقامة العدل بين افرد المجتمع وحماية الأفراد من الاضطهاد والحفاظ على الحقوق والملكية الفردية.
- **إنشاء المشاريع العامة** (مشروعات عامة لدعم الصناعة والتجارة، مؤسسات عامة لتعليم الشعب والشباب)

خامسا: مفهوم القيمة

المحتوى الثنائي للقيمة (القيمة الاستعمالية) و(القيمة التبادلية) في أن القيمة الاستعمالية هي المنفعة إما القيمة التبادلية فتعتمد على ما يحصل علية صاحب السلعة عند استبدال سلعته بسلعة أخرى.**ادم سميث أورد ثلاث مفاهيم للقيمة هي:**

1. العمل هو المصدر الوحيد للقيمة.
2. نظرية كمية العمل ،أي أن قيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها.
3. إن تكاليف عناصر الإنتاج هي التي تحدد قيمة السلعة .

سادسا: الثروة

هي مجموع الأموال المادية التي تساهم بإشباع الحاجات الإنسانية والتي يحصل عليها الفرد من عملة بصورة مباشرة أم غير مباشرة عن طريق المبادلة وان مقدار ثروة أي دولة يتوقف على عدد العاملين في الإنتاج المادي بالإضافة إلى إنتاجية العمل .

لهذا فان الثروة لدية تعتمد على رأس المال كونه وسيلة لزيادة الإنتاج والتطوير.

سابعا: الريع

أشكال الريع التي جاء بها سميث

1. الشكل البسيط لموضوع الريع إذ يربط الريع بالملكية الخاصة للأراضي الزراعية ويعد ذلك نتاج الطبيعية التي أهدت مالك الأرض هذا الريع ويدخل هذا الريع في جزء محدد من أسعار السلعة الزراعية فكلما كان هذا الريع مرتفعا أدى إلى ارتفاع السلع الزراعية.
2. الريع الناتج عن الأسعار الاحتكارية للمنتجات الزراعية بسبب تفوق الطلب على العرض للأراضي الزراعية والذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها ومما ينعكس على ارتفاع ريع هذه الأراضي.
3. الريع التفاضلي ولم يستطيع عزله عن أنواع الريع الأخرى لهذا تراوح تفسيره للاختلاف الحاصل في خصوبة الأراضي الزراعية .

ثامنا: الأجور

يري أن الأجر المدفوع إلى العامل هو تعبير عن تكلفة الحفاظ والإبقاء على حياة العامل للاستمرار بتقديم عملة إلى المنتج الرأسمالي **لهذا نلحظ عدم استقراره في تفسيره للأجور مما فرض علية أربعه تفسيرات هي:**

1. اعتقاده بان المجتمعات البدائية قد عاشت مرحله حصول العامل على كامل نتاج عملة.
2. الأجر = قيمة الإنتاج – (الأرباح+ الريع).
3. لا يمكن للاج ران ينخفض في الأمد الطويل إلى اقل من اجر الكفاف.
4. لا يمكن للطلب على العمال أن يرتفع بنسبة مكافئة للنسبة التي يرتفع بها الرصيد المخصص للأجور.

تاسعا : التجارة الخارجية

يرى إن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على التخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية مقارنة بالدول الأخرى من مبادلة ما يفيض عن حاجتها للحصول على سلع فائضة عن حاجة الدول الأخرى التي تجري المتاجرة معها.

اعتمد ادم سميث كمية العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة لأغراض التخصص.

- **الرفاهية الاقتصادية ونظرية التنمية**
- **الرفاهية الاقتصادية والنموذج الاقتصادي**

حدد الأسباب الرئيسية للرفاه الاقتصادي

1. كمية الإنتاج السنوي التي يستطيع الاقتصاد إنتاجها.
2. عدد السكان الذين يستهلكون ذلك الحجم من الإنتاج في المجتمع.
3. التوافق والتناسق بين السلع المنتجة وحاجات الأفراد والمستهلكين ورغباتهم.

قسم سميث النظام الاقتصادي إلى قطاعين أساسيين : الزراعة والصناعة (الأرض بما فيها الموارد الطبيعية، العمل، رأس المال)(ملاك الأراضي، العمال ،الرأسماليون).

- **أهم الحجج والبراهين التي اعتمد عليها سميث في الدفاع عن نموذجه الاقتصادي والنظم الرأسمالي:**

1. **الإنتاجية**: تعتمد الإنتاجية على التخصص في العمل أو درجة تقسيم العمل.
2. **تقسيم العمل** : درجة التقسيم محكومة بسعة السوق فكلما كانت السوق كبيرة أمكن تقسيم العمل مما يؤدى إلى ارتفاع إنتاجية العمل.
3. **التخصص في العمل**: تبرز أهمية رأس المال بصفته العنصر الرئيس الذي يحكمه تعميق تقسيم العمل إلى درجة التخصص واستمرار عملية التنمية والتطور الاقتصادي.
4. **التراكم الرأسمالي:** يتوقف على الادخار الذي يعتمد على الأرباح الحقيقية.
5. **الرغبة في زيادة الثروة**: حيث يقوم الرس مالي بإعادة استثمار الأرباح التي يحققها في مشروعة في إقامة مشاريع جديدة.

- **نظرية التنمية الاقتصادية**

بني نظريته على أساس وجود الهيكل الاقتصادي الذي يخلو من التدخل الحكومي في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على :

1. حرية الأفراد في التصرف .

2. المنافسة الكاملة والحرة.
3. مبدأ حرية التجارة.

يقول سميث إن تحقيق الزيادة في الثروة أي النمو يحدث عن طريق:

1. مبدأ تقسيم العمل والتخصص.
2. الادخار
3. اتساع الأسواق.

- **ديفيد ريكاردو(1772-1823)**
- **توماس روبرت مالتس(1766-1834)**
- **جون ستيورات ميل (1806-1873)**

الفصل السادس/ المدرسة الحدية

تنبع أهمية النظرية الحدية في التحول من المنهج الموضوعي إلى المنهج الشخصي .ولقد ظهرت في وقت واحد في كل من انجلترا والنمسا وسويسرا على يد ثلاثة من الكتاب الاقتصاديين .ظهرت في انجلترا (وليم ستانلي جفونز 1835-1883) وظهرت في النمسا (كارل منجر1847-1921) ظهرت في سويسرا (ليون فالراس 1834-1910).

الأفكار الرئيسية لهؤلاء الرواد الثلاثة :

1. كان الطابع المميز لفكر جفونز هو انه يمكن رد قوانين الاقتصاد إلى عدد من المبادئ تصاغ بمفاهيم رياضية ويمكن استخلاص هذه المبادئ من ينابيع الفعل البشري (مشاعر اللذة والألم) وعلم الاقتصاد رياضي لأنه يهتم بالكميات الاقتصادية.
2. ترجع شهرة منجر إلى النظرية الشخصية التي نادي بها في تحديد القيمة وأيضا إلى بحثه في أنواع السلع الاقتصادية وهي الفكرة التي كانت أساس نظرية القيمة.
3. يستند فالراس إلى فكرة اللذة والألم إلا انه استخدم الأسلوب الرياضي في شرح النظرية البحتة كما نجح في قياس المنفعة قياسا عاديا وفي إقامة علاقة بين المنفعة والطلب ووضع معادلات رياضية في التعبير عن أقصى إشباع للمستهلك .وأسعار السلع وكمياتها أو ما يعرف بمعادلة الميزانية.

أسباب تسمية هذه المدرسة بهذا الاسم:

1. أقامت تحليلها على الفكرة الحدية وتطبيقاتها على المنفعة لتبرز فكرة المنفعة الحدية أي منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة في مجال نظرية القيمة.
2. طبقت فكرة الحدية على الإنتاجية لتبرز فكرة الإنتاجية الحدية أي إنتاجية الوحدة الأخيرة من العنصر الإنتاجي في مجال نظرية التوزيع.
3. المدرسة الحدية تسمى أيضا بالمدرسة الرياضية لان جفونز وفالراس طبقا طريقة رياضية في البحث الاقتصادي القائم على الفكرة الحدية علما بان المدرسة الرياضية لا تضم الكتاب النمساويين.
4. رواد المدرسة الحدية يمكن تقسمهم إلى مجموعتين الأولي تمثل المدرسة الرياضية وهم(جوسن)و(جفونز)و(فالراس) الثانية تمثل المدرسة النمساوية وهم (منجر)و(فيرز)و(بوهم بافرك)

الإطار الفكري العام للمدرسة الحدية

أولا: القيمة

لتوضيح فكرة المنفعة الحدية في إطار التحليل الذي قدمه الرواد ركزوا على ثلاث أركان وهي تناقص المنفعة الحدية، العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع، ووحدة القيمة **وشرهم كما يلي:**

أ. تناقص المنفعة الحدية

تقر النظرية الحدية إن الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع وان السبيل إلى إشباعها هو ما يقوم به المجتمع الاقتصادي من إنتاج لمختلف السلع والخدمات ذات القدرة الاشباعيه المختلفة باختلاف صفات هذه السلع والخدمات .

ب. العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع

هناك ارتباط وثيق بين ندرة السلع ذات القيمة الاشباعية وبين درجة الإشباع التي يحصل عليها الفرد نتيجة استخدامه أو استهلاكه للسلع وإذا كانت السلع نادرة فتكون درجة الاستهلاك قليله والعكس.

ت. وحدة القيمة

قد تكون المنفعة الحدية للسلعة مستمرة في الارتفاع مثل الماس بسبب ندرتها الكبيرة بينما في سلعه أخري مثل الماء مستمرة في الانخفاض بسبب وفرتها الكبيرة .هذه المنفعة التي يحصل عليها الفرد من الوحدة الأخيرة من السلعة هي التي تحدد قيمة هذه السلعة بالنسبة للفرد.

ثانيا: التوزيع

أوضحت أن العائد التي يحصل عليها كل عنصر إنتاجي نظير إسهامه في إنتاج أي سلعة يتوقف على الإنتاجية الحدية لهذا العنصر.ويمكن توزيع قيمة الناتج على عناصر السلعة التي أسهمت في إنتاجه فاجر العمل هو المكافأة التي يتقاضاها العامل.

ثالثا: الاستهلاك

إن المستهلك الفرد يستهدف تحقيق اكبر إشباع كلي ممكن إنفاقه لدخلة المحدود من اجل المصلحة الذاتية وهو ينفق جزء من دخلة على شراء السلع في الوقت الحاضر ويرجئ المتبقي من الدخل في المستقبل .

السياسة الاقتصادية والموقف المذهبي للمدرسة الحدية

إن الحرية الاقتصادية هي التي تؤدي إلى تحقيق اكبر إشباع ممكن أو اكبر منفعة ممكنة بحرية للفرد دون تدخل الغير لذا نادوا الحديون بعدم تدخل الدولة إلا في بعض الحالات.

أما الموقف المذهبي يفترض وجود مجتمع يسوده النظام الاقتصادي الرأسمالي ويفترض الأتي:

1. الملكية الفردية لعناصر الإنتاج.
2. حرية الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي.
3. المنافسة الكاملة في الأسواق.

الانتقادات الموجهة للمدرسة الحدية

أولا:عدم انطباق النظرية الحدية على واقع السلوك الاقتصادي

نظرية سلوك المستهلك تركز على الفكرة الحدية للسلعة في مختلف استعمالاتها وعلى تناقص هذه المنفعة لذا فان قانون تناقص المنفعة الحدية انه إذا بقيت العوامل الأخرى ثابتة فان أي زيادة في معدل الاستهلاك لأي سلعه تقلل من منفعة السلعة عند الحد.

ثانيا: تأثير الدوافع غير الاقتصادية على السلوك الاقتصادي

أ- كلمة المنفعة في الاقتصاد تعني الرغبة أو قوة الطلب وفي أذهان الناس بمعني الفائدة ويمكن استخدام لفظ المنفعة في الخلط بين الاعتبارات الاقتصادية والأخلاقية.

ب- الفرد قد لا يتأثر في سلوكه الاستهلاكي بالرغبة في إشباع حاجاته الذاتية بقدر ما يتأثر بالعادات الاستهلاكية للأفراد الآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه.

ت- أشارات المدرسة الحدية ألا انه يمكن استخلاص القوانين الاقتصادية بالنظر إلى الرجل الاقتصادي الذي يخضع في سلوكه دوافع اقتصادية .

ثالثا: خطا النظرية الحدية في التركيز على الوحدات الاقتصادية الصغيرة

قامت بتطبيق تحليلها على الوحدات الاقتصادية الصغيرة مثل المستهلك الفرد والمدخر الفرد وبهذا تكون أهملت الوحدات الاقتصادية الكبيرة مثل الناتج القومي أو الاستثمار القومي ووقعت في خطأ كبير وهي افتراض إن الأحجام الكلية هي مجموع الأحجام الجزئية مثل الادخار عند زيادته عند الأفراد ينطوي علية نقص طلباتهم على السلع والخدمات وانخفاض الطلب الكلي.

والحصيلة هي النقص في الادخار الكلي رغم الزيادة في الادخار الفردي لبعض أفراد المجتمع.

أعلام المدرسة الحدية

1. هرمان جوسن (1810-1858)

الفلسفة التي اتبعها فهي منفعية في الجوهر وهو تحقيق تعاظم أكثر لمجمل السعادة البشرية من خلال ما قدمه من تطوير لقانون تناقص مقدار الإشباع باستخدام الأشكال الهندسية استخلص المبادئ الأتي:

أ. إن هناك مستوى للتمتع بكل إشباع يعتمد على التكرار وبناء علية يصل مجمل الإشباع الذي يحصل علية الفرد إلى حده الأقصى وبعدها سوف يتناقص مجمل الإشباع سواء بالتكرار أو التعدد.
ب. الفرد الذي يتفتح أمامه خيارات للإشباع ولكن الوقت لا يخدمه للحصول عليها بالكامل يتمتع جزئيا بكل الاشباعات لكي يحصل على أقصى إشباع كلي بغض النظر عن الاختلاف في المقادير المطلقة من الاشباعات.
ت. إن إمكانية إجمالي اشباعات الحياة يوجد عندما يتم اكتشاف إشباع جديد مهما كان صغير في حد ذاته.

وبناء على ذلك يمكن **التمييز بين ثلاث فئات من السلع:**

الفئة الأولى: تشمل السلع التي تتميز بكل خصائص إنتاج مختلف أوجه الإشباع (سلع المستهلكين)

الفئة الثانية: تشمل السلع التي تفتقد كل خصائص المتعة الكاملة (سلع مكملة).

الفئة الثالثة: تشمل السلع التي تتميز بكل خصائص إنتاج السلع من الفئات الأخرى (سلع الإنتاج).

تحليل جوسن للمنفعة:

1. **المنفعة الحدية داله في الوقت**
وهي تتوقف على عنصر الوقت وان أي كمية من أيه سلعه هالكة تتناسب مع طول فترة الاستخدام.
2. **اللا منفعة الحدية للعمل المبذول**
يفترض أن الساعات الأولي من العمل قد تنتج منفعة حدية فكلما زادت فترة العمل تناقصت المنفعة الحدية حتى تصبح سالبة.
3. **شرط تحقيق أقصى منفعة**
هو الوضع الذي تكون فيه المنفعة الحدية لوحدة من الناتج متعادلة تماما مع اللا منفعة الحدية للعمل اللازم لإنتاج وحدة من هذا الناتج.

2. وليام جفونز(1835-1882)

كان عالم اجتماع متخصص في الظواهر الاقتصادية بقصد التحقق من القوانين التي تحكم تلك الظاهرة وله كتاب بعنوان (نظرية الاقتصاد السياسي 1871)

الأفكار والمبادئ الأساسية التي نادي بها:

1. **الاستهلاك محور البحث الاقتصادي**
يعالج الاقتصاد السياسي ثروة الأمم بغرض التعرف إلى كيفية أن يكون الفقراء اقل ما يمكن عددا وان يتم الدفع بصورة مجزية إلى الجميع مقابل ما يقومون به من أعمال لذلك كانت نظريته في سيادة المستهلك عائقا في تقدم النظرية الاقتصادية لأنها لم تعلق أي أهمية على دور المنظمين ورجال الأعمال في النظام الاقتصادي بل ركز على مقادير وأنواع السلع المنتجة يجب أن تتوافق مع رغبات المستهلكين.
2. **قانون التنوع وقانون تتابع الحاجات**
حيث شرح مجموعة المنافع التي تتفاوت في الدرجة والمستوي بصورة تنازلية بدءا من الهواء والمأكل والملبس وانتهاء بالترفية والتسلية.
3. **المنفعة وقيمة السلع**
إن التفكير في قيمة السلع يدل على أن القيمة تتوقف كليا على المنفعة لا على نفقة العمل وكان يفسر السلوك الاقتصادي للإنسان على أساس تعظيم المتعة أو تحجيم الألم.
4. **الدرجة النهائية للمنفعة**
ابرز فكرة المنفعة الحدية لكنة أطلق عليها اسم الدرجة النهائية للمنفعة ودلل على أن المنفعة ليست صفة ملازمة للسلع بل هي متناسبة مع الحاجات.
5. **نظريته في المنفعة**
إن منافع السلع لا تتوقف على بعضها البعض و يمكن النظر إلى منفعة السلعة على اعتبار أنها كمية اقتصادية من الممكن قياسها عدديا ولقد **استخدم أداتين في تحليله النظري وهما:**
   - **فكرة الجماعة المتاجرة:** وهي تتكون من أي عدد من الأفراد يتعاملون في السوق بمثابة مشترين او بائعين.
   - **فرضية السواء:** وهي للتعبير عن الفروض في نظرية سلوك المستهلك مثل تجانس السلع في السوق او الرشد الاقتصادي.

6. **نظريته في التبادل**

قال بأنة لا حاجة إلى وحدات القياس لكمية الإحساس لان الفرد يعمل مقارنة بالمنافع في ذهنه وفكرته هي نسبة بي**ن نوعين من التغيرات :**

- التغيرات في منفعة سلعة ما .
- التغيرات في عدد وحدات السلعة.

7. **قيمة العمل وقيمة منتجة النهائي**

انطلق من أن فرض ريكاردو على تساوي الأنواع المختلفة من العمل هو فرض لا ينطبق على الواقع بل أن قيمة العمل تتوقف كليا على قيمة المنتج الذي يسهم في إنتاجه ولذا **اعتمد فرضيات ليصل للنتيجة وهي**:

- نفقة الإنتاج تحدد العرض.
- العرض يحدد الدرجة النهائية للمنفعة.
- الدرجة النهائية للمنفعة تحدد قيمة المنتج النهائي .

استخدم نفقة الإنتاج في نظريته عللا شكل لا منفعة العمل ويعني المتعة مقابل الألم بمعنى إن المتعة تتضمن المنفعة بينما الألم يتضمن اللا منفعة ويتحقق وضع التوازن عندما يصبح المعروض من وحدات العمل محققا للتعادل بين المنفعة واللا منفعة.

3. ليون فالراس(1834-1910)

يصنفه الكثيرون في إطار المدرسة الرياضية ونشر كتاب (عناصر الاقتصاد البحت 1874) قام ببناء نموذجه المعروف بالتوازن العام وهو يوضح حالة الاقتصاد التطبيقي الذي يعتمد على التبادل الحر للمنتجات وحرية حركة عناصر الإنتاج.

المراحل التي مر بها نموذج التوازن العام:

1- **التبادل وتحديد أسعار السلع**

تعتبر نظرية التبادل في مقدمه المساهمات إلى الفكر الاقتصادي وقد توصل إلى إن منفعة السلعة تعتمد على ندرتها وتوصل إلى الندرة التي تتساوى مع المنفعة الحدية وكلما حصل الفرد على وحدة إضافية من السلعة قلت ندرتها وقل مستوى الإشباع وان التوازن في حال سلعتين يجب إن تكون الأسعار النسبية للسلعتين متناسبة مع معدلات الندرة النسبية.

الأمور التي تميز نظرية فالراس عن نظرية جفونز

أ. استخدم فالراس المنفعة الحدية لاشتقاق منحي الطلب وهذا لم ينجح فيه جفونز.
ب. أعطى المنافسة اهتماما ووضوحا اكبر في تحليله.
ت. قدم فالراس تحليل مفصل للكيفية التي يتحقق بها التوازن حينما يفترض مجموعه من العوامل تتغير معا.

2- **النشاط الإنتاجي وأسعار خدمات عناصر الإنتاج**

إن سلوك المنظمين هو الذي يؤلف الارتباط بين سوق السلعة وسوق الخدمات وعناصر الإنتاج ومن خلال التوازن العام تتحرك العوامل المحددة للأسعار فيها بشكل تلقائي إلى إن **يتحقق التوازن من خلال:**

- يتساوي الطلب مع العرض في جميع الأسواق.
- يتساوي سعر كل سلعة مع تكلفة إنتاجها.
- بالنسبة للمنظمين فأنهم لن يحققوا ربحا ولن يواجهوا أيضا خسارة.

3- **سعر الفائدة وأسعار السلع الرأسمالية**

إن سعر خدمة أي عنصر إنتاجي هو دخلة ولذا يعرف الدخل الصافي لرأس المال بأنة سعر خدمته في السوق بعد استقطاع ما يخص الاستهلاك الرأسمالي والتامين. ويعرف معدل العائد على الأصل هو الدخل الصافي من الأصول مقسوم على سعر الشراء الأصلي.

أما بالنسبة لتحديد سعر الفائدة فيقرر أنة يتحدد بعرض السلع الرأسمالية والطلب عليها ويأتي سعرها من جهة المدخرين. ومن جهة أخري فان عرض السلع الرأسمالية الجديدة هو الكمية المنتجة منها ويأخذ في عين الاعتبار علاقتها مع سعر الفائدة والذي يتحدد بالطلب والعرض وأسعار السلع الأخرى.

4- **نظريته في تحقيق المنفعة القصوى للفرد**

إن تحقيق أقصى إشباع كلي أو منفعة قصوى للفرد لا يأتي إلا إذا كانت المنافع الحدية للسلع التي يتقنها الفرد متناسبة مع أسعارها .

التطبيقات العملية لمساهماته

1. الانحدار السالب لمنحى الطلب.
2. اثر الدخل على الاستهلاك.
3. نظرية التوازن المتعدد(تعالج عملية تبادل سلعة بسلعة أخري في السوق التنافسية)

4. اقتصاديات الرفاه(تحقيق أقصى إشباع من خلال أسعار المنتجات تتعادل مع نفقات الإنتاج وان لكل خدمة أو منتج سعر موحد في السوق يتحقق عنده التعادل بين الطلب والعرض.

انتهي

الفصل السابع / الفكر الكينزي

يقوم الاقتصاد الكينزي على تفسير العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات الكلية مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار والبطالة وغيرها ويستخدم أفكار كلية تناولت المتغيرات الكلية الأساسية مثل الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي.

رفض كينز الاتجاه الكلاسيكي والتحليل الذي اتبعه يأخذ الطابع السكوني أي يستبعد عامل الزمن في تحليله حيث يتسم بثلاث سمات أساسية وهي تحليل كلي وتحليل مقارن و تحليل لا يأخذ باعتباره إلا المدى القصير.

- **نظرية الاستخدام البطالة**

حيث بني نظريته على مجموعه من الفرضيات وهي.

1. **اقتصاد الاستهلاك**

حيث جعل الاستهلاك العنصر الرئيسي لأنه هو يحدد الناتج واستخدم الميل الحدي للاستهلاك الذي اعتبره متغير مستقل وان الاستهلاك يتسبب في حدوث الطلب ويتوقف الاستهلاك على أمرين وهما مستوى الدخل النقدي الكلي أي مستوى التوظيف والميل الحدي للاستهلاك.

2. **اقتصاد كساد**

هذا الكساد افترض أي في الإنفاق يمكن أن تؤدي إلى زيادة في حجم التوظيف دون زيادة في أسعار الفائدة .

3. **تنافر المصالح**

إذا نشأ إفراط في الادخار فان مصالح المدخرين والمستثمرين لا تبقى متوافقة وهي لا تتوافق مع مصالح المستهلكين.

4. **التدخل الحكومي**

اعتبر تدخل الحكومة شيء أساسيا من اجل القدرة على استعادة أي وضع مرغوب فيه في الاقتصاد القومي .

5. **التوظيف الكامل** اعتبره هدف للإدارة الناجحة وهو لا يوجد فيه اثر للبطالة غير الاختيارية أو الاحتكارية وان الأجور تتعادل مع المنفعة الحدية للأعمال التي يؤديها العمال.

- **الأركان الأساسية لنظرية الاستخدام والبطالة**

1- الاستهلاك والأجور والدخل القومي

قدم كينز أنواع للبطالة التي تعرف بالبطالة الإلزامية أو اللاادارية أو غير الاختيارية وعرفها على أنها" الرجال العاطلين عن العمل بشكل إلزامي إذا كان هناك زيادة حقيقية في أسعار السلع الاستهلاكية بالنسبة للأجر النقدي **وهناك عوامل عديدة تؤدي إلى زيادة البطالة وهي:**

- إن أجور العمال تمثل الدخل الذي يتم استخدامه في الإنفاق على شراء السلع والخدمات وان هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل القومي.
- عندما تنخفض الأجور تنخفض دخولهم ويقل طلبهم على السلع والخدمات.
- عندما يقل الطلب يضطر المنظمون إلى تقليص حجم الإنتاج وتسريح العمال فينخفض التوظيف وترتفع البطالة.

إن الذي يحدد مستوى التوظيف هو مستوى الطلب الكلي على السلع ، نقطة الارتكاز عند كينز هي الدخل القومي فان مستوى التوظيف سوف يزداد إذا زاد الدخل القومي وان عناصر الدخل القومي في **الاقتصاد المغلق هي:**

الاستهلاك القومي، الاستثمار القومي، والإنفاق الحكومي.

- **الدخل القومي عند كينز هو:**

- مصدر الطلب في السوق.
- الأساس الذي يتوقف علية الرواج هو تصريف المنتجات.
- الذي يحدد مستوى التوظيف واستخدام الأيدي العاملة هو حجم العرض ويختلف باختلاف الظروف.
- الذي يحدد مستوى التشغيل والبطالة في المجتمع الطلب على السلع ويتعلق بحجم الدخل القومي.

2- توازن البطالة

يرى أن الميل الحدي للاستهلاك يكاد يكون ثابتا أو مستقرا وان اختلال التوازن في العرض والطلب لا يكون ناتج عن السلع الاستهلاكية وان مصدر الخلل في التوازن السلع الإنتاجية أي تساوي عرضها وطلبها وهذا يتوقف على التساوي بين الادخار والاستثمار وعلى هذا ممكن أن يكون التعادل بين العرض والطلب وليس من الضروري أن يكون هذا التوازن في مستوى تكون فيه جميع الأيدي العاملة جاهزة وغبر مستخدمه وبالتالي يكون الوضع الاقتصادي في حالة توازن بطالة أو توازن نقص استخدام لا توازن تشغيل كامل.

3- الطلب الفعال

الطلب الفعال يمثل الكمية من النقود التي تنفق على السلع والخدمات ويحصل عليها جميع أفراد المجتمع على شكل أجور وريع وفائدة وأرباح وبذلك فان الطلب الفعال يساوي كمية النقود التي يحصل عليها جميع أفراد المجتمع أي الدخل القومي **ومستوى التوظيف في الاقتصاد يتوقف على :**

- الطلب الفعال الذي يعتمد على حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري.
- إن الإنفاق الاستهلاكي يكون ثابتا في المدى القصير وبالتالي التوظيف يتوقف على زيادة الإنفاق الاستثماري.
- إن تناقص التوظيف لم يرتبط بالنقص الذي يحدث في الطلب الكلي.
- طالما تساوى الطلب الكلي مع مستوى التوظيف ومع الدخل القومي فان الزيادة في مستوى التوظيف تؤدي غالى زياه في الدخل القومي.
- إذا زاد الدخل القومي زاد معه الإنفاق الكلي عن الاستهلاك وبالتالي لا يمكن للتوظيف أن يزيد إلا إذا زاد الاستثمار.

4- التدخل الحكومي ومستوى التشغيل الكامل

لهذا نادي كينز بتوجيه الاقتصاد من قبل الدولة واقترح التدخل الحكومي وحدد الهدف لهذه الحكومة حث اعتبر التشغيل الكامل الغاية التي يجب أن تكون هدفا لتوجيه الاقتصاد وهي القضاء على البطالة وتوفير العمل للجميع.

- **الاستهلاك وقانون كينز النفسي**

يعتمد على ثلاث فرضيات هي:

1. **التركيب التنظيمي النفسي:** الذي يعني أن عادات الأفراد بشان الإنفاق الاستهلاكي يجب ألا تتغير وان الميل إلى الاستهلاك يجب أن يبقى في حالة استقرار.
2. **الظروف العادية**: أن يبقى ساري المفعول في ظل الاعتيادية.
3. **اقتصاد السوق الحر:** وهو سيادة النظام الرأسمالي في الاقتصاد وجعل الحكومة تقوم بدور الحراسة أو الحياد.

- **أهمية هذا القانون تنبع من الآثار المترتبة علية وهي:**

1. الأهمية الإستراتيجية للاستثمار.
2. التدخل الحكومي.
3. الإسراف العام في الإنتاج.
4. الإسراف في الادخار.
5. النقص في التوظيف أو الاستخدام.
6. نقطة التحول في الدورة الاقتصادية.
7. الركود المدني.
8. استقلالية التغيرات في معدلات الأجور والتشغيل.

5- الاستثمار

وقد حدد كينز الاستثمار الذي يؤثر على مستوى التشغيل بأنه يعتمد على عاملين وهما:

1. الكفاية الحدية لرأس المال وتعتمد على العائد المتوقع لرأس المال وسعر العرض للأدوات الاستثمارية وتكاليف تغيير الأدوات الاستثمارية واستبدالها.
2. سعر الفائدة.

- تفضيلات السيولة

وهي الرغبة بالاحتفاظ بالنقود على شكل نقد سائل أو جاهز وعدم إنفاقها على الاستهلاك وكذلك عدم استخدام المدخرات الشخصية للإنفاق الاستثماري وقد **حدد كينز أربع دوافع للاحتفاظ بالسيولة وهي:**

أ. دافع الدخل .
ب. دافع العمل.
ت. دافع الاحتياط.
ث. دافع المضاربة.

- **العوامل المحددة لتفضيل السيولة**

1. سعر الفائدة.
2. كمية النقود المتوفرة من اجل إشباع الرغبة في الاحتفاظ بالسيولة.

- **مضاعف الاستثمار**

هو نسبة الزيادة في الدخل الى الزيادة في الاستثمار الجديد وان الاستثمار الأصلي يمكن أن يتضاعف عده مرات خلال فترة من الزمن.

- **محددات المضاعف**

1. التدفق المتواصل للاستثمارات الجديدة من اجل الحصول على قيمة عالية للمضاعف.
2. الزيادة في صافي الاستثمار العام (الحكومي) تعمل على إبطال مفعول المضاعف من خلال التأثير على الاستثمار الخاص وانخفاضة.
3. المضاعف يحدد بناء على الميل الحدي للاستهلاك وسوف تتغير بتغير الميل الحدي للاستهلاك.
4. يكون المضاعف أكثر فاعلية في الاقتصاد المغلق.
5. توفر السلع الاستهلاكية وهي تعتمد على عملية توفير السلع.
6. فترة تولد الدخل سوف تحكم آلية المضاعف وعملة.
7. المضاعف واليته يعتمدان على وجود بطالة مؤقتة في الاقتصاد.

6- التضخم

يري أن التضخم الحقيقي يظهر عندما يستمر التوسع النقدي ويصبح اكبر من مستوى التوظيف الكامل من خلال:

- العرض الكلي للنقود سوف يزداد من الجهة الأولى.
- مستوى الإنتاج سوف يتراجع أو يتأخر من الجهة الثانية.
- الطلب الفعال سوف يزداد بشكل ملحوظ ولكن عرض السلع لا يمكن أن يزداد بنفس الوتيرة.
- الأسعار سوف تزداد ورجال الأعمال سوف يلجئون إلى الادخار والاختزان.

مقاييس علاج التضخم والسيطرة علية التي قدمها كينز

أ. العمل على تخفيض الميل الحدي للاستهلاك من خلال:

- فرض الضرائب على الاستهلاك.
- زيادة المدخرات. التي تعالج التضخم من خلال العمل على زيادة سعر الفائدة من اجل تشجيع الاستثمار وتعميم اذونات الخزينة والسندات الحكومية والادخار الإجباري من خلال اقتطاع جزء من الأجور والرواتب وتجميد أرصدة الأفراد وحساباتهم خوفا من استخدامها لمناحي الاستهلاك.

ب. العمل على تخفيض الاندفاع للاستثمار من خلال

- تخفيض الكفاية الحدية لرأس المال.
- زيادة سعر الفائدة.

ت. العمل على تخفيض الإنفاق الحكومي فان النفقات سوف تزداد بشكل ملحوظ في أوقات الحرب لذا يجب:

- التحكم الكامل بالإنفاق الحكومي.
- الاقتصاد في الإنفاق الحكومي.

نظرية الفجوة التضخمية

إذا كان هناك إمكانية لزيادة السلع الاستهلاكية بمقدار 100 مليون دينار وإذا كان مستوى التشغيل لم يصل له الاقتصاد بعد فان الفجوة التضخمية سوف تتلاشى ولكن إذا كان الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التشغيل الكامل فان هذه الفجوة سوف تحمل نتائج خطيرة على الاقتصاد.

7- الدورة الاقتصادية

توضح الدورة الاقتصادية التقلبات الاقتصادية التي تحدث أساسا بسبب التغير في كل من:

1. الكفاية الحدية لرأس المال.
2. الميل الحدي للاستهلاك.
3. تفضيلات السيولة.

الانتقادات للدورة الاقتصادية

أ. إن مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال مفهوم غامض وغير واضح.
ب. إن إتباع سياسة نقدية رخيصة يؤدي إلى التوسع الزائد في الاقتراض.
ت. إن الأزمة الاقتصادية يمكن أن تراقب من خلال سياسة نقدية متشددة أي من خلال سعر فائدة عال والتوسع في القروض سوف ينخفض.
ث. في ظل الاقتصاد الرأس مالي فان حجم الاستثمار هو استثمار غير مخطط وغير مراقب بسبب التغيرات في الكفاية الحدية لرأس المال.

اقتراحات كينز للسياسة المالية

1- على الحكومة الاستثمار في المشاريع الإنتاجية في أوقات الكساد.
2- الإنفاق الحكومي والزيادة في القوة الشرائية سوف تحفز المشاريع والشركات الخاصة على استثمار أموالهم في المشاريع الصناعية والتجارية.
3- هذا سيؤدي إلى زيادة التوظيف والاستخدام مما يحسن العمل والمشاريع.
4- جميع المستثمرين سوف يتبعون هذا النشاط في جميع البلاد.
5- سوف يؤدي إلى التخلص من الآثار السلبية للكساد من خلال خلق فرص عمل .

اقتراحات كينز في السياسة النقدية

1. العمل على استقرار مستوى الأسعار.
2. استقرار سعر الصرف والدخل.
3. العمل على إتباع سياسة نقدية رخيصة.

❖ **أركان الاقتصاد الكلاسيكي**

1. مستوى التشغيل الكامل هو الوضع الطبيعي عند الكلاسيك من خلال مبدأ الحياد الذي تلتزم به الدولة.
2. كان الكلاسيك ضد أي تدخل حكومي بأي شكل من الأشكال.
3. جوهر الاقتصاد الكلاسيكي هو أن العرض يخلق الطلب علية.
4. الكلاسيك كان اعتقادهم السائد أن النظام الاقتصادي يعمل بشكل تلقائي عفوي.
5. اعتبروا النقود وسيط للتبادل وظيفتها خدمة المعاملات والصفقات.
6. معدل الفائدة عندهم يؤدي دور مهم في خلق التوازن بين الادخار والاستثمار.
7. يؤمنون بان أي تعطل في الأيدي العاملة يعمل على تخفيض الأجور مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار التي تعمل على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية عندما يزداد الإنتاج.

خروج كينز عن النظام الكلاسيكي من خلال

1- كان الكلاسيك مهتمين بالتوازن في المدى الطويل كينز أولى الاهتمام في التوازن في المدى القصير.
2- عارضهم في مستوى التشغيل الكامل وركز على التوازن عند مستوى اقل من التشغيل الكامل.
3- نجح في ربط نظرية النقود بالنظرية العامة.
4- اثر على كل من السياسات المالية والنقدية العامة وعلى الفائدة وأسعار الصرف حيث نجح في ربط الاقتصاد الأكاديمي مع الاقتصاد الحكومي.
5- برهن على التوازن بين الادخار والاستثمار يمكن أن يحدث في الاقتصاد من خلال تغير مستويات الدخل وليس من خلال تغير سعر الفائدة كما اظهر الاقتصاد الكلاسيكي.
6- الاقتصاد الكينزي يعتبر أكثر واقعية وفاعلية وتنظيما بخلاف الاقتصاد الكلاسيكي.
7- قدم مذهب الحركة والديناميكية والنشاط للظواهر الاقتصادية بعكس النظرية الساكنة للكلاسيك.
8- الاقتصاد الكلاسيك يعتبر اقتصاد التوزيع بينما كينز يعرف باقتصاد الإنتاج والدخل والتوظيف والنقود.
9- نجح في ربط نظريات النقود والفائدة والاستخدام بنظرية الدخل.
10-كينز طور الاقتصاد الكلي واختلاف مع الكلاسيك في الاقتصاد الجزئي.

الانتقادات الموجهة للاقتصاد الكينزي

أولا : الاقتصاد الكينزي أمام الواقع

1. حاول شرح وإصلاح النظام الاقتصادي الرأسمالي بشكل خاص وتفسير أزمة البطالة التي لم يستطيع التوازن التلقائي القضاء عليها فعللها بالادخار وانخفاض الاستثمار.
2. بعد نشر نظريته واجه العالم حاله من الحرب قلبت الأمور وأصبح الاقتصاد مهدد بالتضخم النقدي.

3. قام بانتقاد سياسة الحرية الاقتصادية واعتبر عدم تدخل الدولة لتوجه الاقتصاد مأخذ على النظام القائم.
4. تركزت اقتراحاته بشان تجديد النظام الرأسمالي حول بعض النواحي التي تخالف أراء الاقتصاديين المعارضين.

ثانيا: الانتقادات المدرسية للاقتصاد الكينزي

1. الادخار يأخذ علية انه اعتبر الادخار بمثابة الامتناع عن الاستهلاك وهم يعتبرون أن هذا يصح للفرد ولا يصح للمجتمع.
2. التشغيل الكامل قدم كينز للسياسة الاقتصادية هدفا واحدا وهو التشغيل الكامل وهو لا يتلاءم مع الحرية الفردية ويري الاقتصاديون أن التشغيل الكامل لا يمكن أن يحدث إلا على الطريقة الكلاسيكية من خلال تخفيض الأجور.
3. أساليب التوجيه اقترح كينز تسهيل الاعتمادات بالإشغال العامة وهو الاعتماد على أساليب المشاريع.

ثالثا: انتقادات الاقتصاديين المتأثرين ب كينز

1. **الانتقادات الجزئية:**

أ. **الميل الحدي للاستهلاك:** اظهر الدراسات انه لا يتمتع بالثبات النسبي الذي ادعاه كينز بل يختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية والبلدان والأوقات وأنواع السلع.
ب. **الادخار:** تعامل كينز معه على أنة امتناع عن الاستهلاك والاقتصاديون يرون خلاف ذلك.
ت. **تفضيل السيولة:** حدد كين زانها تحدد بعده دوافع ومن أهمها دافع الاحتياط والمعاملات والمضاربة.
ث. **الميل نحو الاستثمار:** وضح كينز بأنه يتأثر بالفرق بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال .

2. **الانتقادات العامة**

أ. **انتقادات بيجو**

- استندت النظرية الكينزية على فرضيات لم تثبت صحتها مثل ثبات الأجور وجمودها.
- تناول كينز الاستخدام بصورة عامه في المجتمع وبحث عن العناصر المؤثرة في هذا المستوى وبيجو يرى إن الاستخدام ليس له قانون واحد ولا يمكن النظر إلية نظره إجمالية.
- تجاهل كينز الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية في الإقراض بالرغم من دورها الكبير في الاستثمار.

ب. **انتقادات بيرو**

- الاقتصاد الكينزي اقتصاد كلي بالمطلق ويتجاهل تحليل الاقتصاد من وجهة وحداته الجزئية .
- لم يعطي أي اهتمام للوعي العمالي والدور الذي تؤديه نقابات العمال واتحاداته .
- افترض إن مجتمع رجال الأعمال والمستثمرين غير مهتمين بالتدخل الحكومي.
- افترض إن الدولة ومؤسساتها وأجهزتها النقدية والمالية تتمتع بالكفاءة والإمكانيات الضرورية لتطبيق السياسية التي ترغب بها.
- افترض دون توفر الدليل إن سعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض عن الحد الأدنى الذي يصبح معه الطلب على رأس المال غير محدود ولا نهاية له.
- حلل الاقتصاد ضمن نموذج الاقتصاد المغلق وقدم اقتراح في مجال السياسة الاقتصادية من شانها أن تجعل من الصعب دمج هذا الاقتصاد بالاقتصاد العالمي.

انتهي

الفصل الثامن

المدرسة النقدية الحديثة والفكر الحديث

1. طريقة (كمبردج) والرصيد النقدي

بدأ مارشال التحليل الكلي من النقطة التي انتهي عندها الاقتصادي الأمريكي ارفنج فيشر عام 1911 من وضع نظرية كمية النقود في صورة المعادلة الشهيرة باسم معادله التبادل كان من نتائج هذا التطور أن معادلة فيشر ذات المتغيرات الاقتصادية الكمالية الأربعة قد تحولت إلى معادلة ذات متغيرين اقتصاديين كليين فقط وهما إن كمية النقود* سرعه تداولها تعكس عرض النقود وان حجم المعاملات* متوسط الأسعار تعكس الطلب على النقود وذلك يعني إن الطلب على النقود يساوي العرض على النقود.

ثانيا:أي تغير في كمية النقود سوف يؤدي غالى تغير مناظر في مستوى متوسط الأسعار بنفس القدر وفي نفس الاتجاه بافتراض انه من غير المتوقع تغير سرعة تداول النقود أو حجم المعاملات إذا ما حدث التغير في كمية النقود.

- **نقاط تفوق طريقة الرصيد النقدي**

1. تعتمد على الدوافع الإنسانية التي تعتبر الأساس لجميع النشاطات الاقتصادية بعكس نظرية التبادل التي تعتمد على الطبيعة الميكانيكية لتداول النقود.
2. أدخلت عنصر جديد وهو مستوى الدخل القومي حيث يعتبر المحدد لمستوى الاقتصاد والنمو والاستخدام والأسعار.
3. تركز على الطلب على النقود بعكس التحليل الكلاسيكي التقليدي الذي يركز على جانب العرض .
4. تربط نفسها بالنظرية العامة للقيمة إذ أنها تحلل قيمة النقود من خلال الطلب وليس العرض.
5. أعطت الفرصة لقيام نظرية التفضيل النقدي المشهورة والتي أصبحت جزء من نظرية الدخل والناتج والاستخدام.
6. قدمت الأهمية للتفضيل النقدي مثل عدم التأكد والتوقعات وسعر الفائدة.

- **الانتقادات الموجهة لطريقة الرصيد النقدي**

1. تجاهلت الدوافع المختلفة للتفضيل النقدي ومنها المضاربة.
2. تجاهلت العناصر الأخرى مثل الإنتاجية والنمو وتفضيل السيولة.
3. لم تستطيع وضع قاعدة كاملة للنظرية النقدية التي يمكن أن تحلل السلوك المتغير للأسعار في الاقتصاد ولم تعطى حجم التغير في الأسعار الناتج عن التغير في عرض النقود في المدى القصير.
4. تجاهلت الدور المحدد لسعر الفائدة .
5. لم تستطيع تفسير ظاهرة الدورة الاقتصادية بمعنى لماذا يتبع الكساد حاله الانتعاش والازدهار والعكس.
6. لم تقم بتحليل القوى الحقيقية في مستوى الأسعار وتجاهلت متغيرات هامة مثل الادخار والاستثمار.

2. المدرسة السويدية

يعود تأسيسها إلى (ويكسل) لقد ربط بين نظريته في القيمة وفي التوزيع معتمدا على التحليل الحدي ويطبق نظريته العامة في الإنتاجية الحدية ويفترض توظيف جميع عناصر الإنتاج بصوره منتجة و يتفادى مشكلة التوازن عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

- **مساهمات ويكسل**

1- الفائدة ورأس المال

حيث اشتهر بمعالجته لأسعار الفائدة النقدية في ارتباطها بالسعر الطبيعي للفائدة وعلاقة هذا الارتباط بالمستوى العام للأسعار.

ويعرف رأس المال على أنة" كتلة متماسكة من العمل المختزن والأرض المدخرة"والفائدة هي الفرق بين نوعين من الإنتاجية الحدية المرتبطة بالإنتاجية الحدية لرأس المال والإنتاجية الحدية للعمل الجاري واستخدامه والأرض واستخدامها

2- الفائدة ومستوى الأسعار

يؤكد انه إذا كان سعر السوق منخفضا نسبيا فسوف يؤدي إلى:

أ. الفتور في الإقدام على الادخار.
ب. الارتفاع في الميل الاستهلاكي.
ت. الإقدام على الاستثمار.
ث. ارتفاع الأسعار.

ويرى أن هذه العوامل تدعو المنظمين لرؤية فرص متزايدة لتحقيق الربح وبالمقابل فإذا كان سعر السوق أعلى من **السعر الطبيعي للفائدة فان:**

أ- الخسائر سوف تحيط بالمنظمين.
ب- تراجع حركة المعاملات.
ت- انخفاض مستوى الأسعار.

3- الادخار والاستثمار

عندما تكون أسعار السلع متدنية فأنة يجلب زيادة معاكسة في الطلب الفعال وعلى ذلك فان الدخل= الإنفاق والدخل غير المنفق على الاستهلاك = الإنفاق على تكوين رأس المال وعلى ذلك فقد يزيد الادخار الى ابعد من حدود الاستثمار وعندما ينخفض الدخل ويتقلص الاستهلاك وتتدنى الأسعار.

- **مدرسه شيكاغو**

تقوم على المذهب الاقتصادي النقدي المتشدد الذي لا يعترف بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وينادي بترك الاقتصاد يتحدد من خلال إلية السوق

- **أهم المساهمات الفكرية لمدرسة شيكاغو**

1- آلية التحول النقدي

بدأ المذهب النقدي مع (ميلتون فريدمان) في مقاله بعنوان" النظرية الكمية للنقود" عام 1956 وتعد اعاده تبويب لنظرية التفضيل النقدي الأمر الذي أنكرة فريدمان وأصر على امتداد لنظرية كمية النقود وليس نظرية التفضيل النقدي.

- **النظرية الكمية أم نظرية التفضيل النقدي**

في مفهوم فريدمان النظرية الكمية ليس بالضرورة أن تكون متعلقة بدور الحياد للنقود في المدى الطويل وهي مفهوم وطريقة عامه أكثر من أن تكون نظرية مركزة ومحددة لتفيد بان دور النقود هو الأهم.

- **التفضيل النقدي وداله الطلب على النقود عند فريدمان**

من خلال نظرية التوازن العام والتي قدمها هيكس والتي جمعت بين توازن القطاع النقدي وتوازن القطاع **الحقيقي أى التوازن النقدي وتوازن الدخل اقترحت هذه النظرية قرارين هما:**

1. ما حجم المدخرات التي يجب أن تدخر.
2. كيف توظف هذه المدخرات في المحافظ الاستثمارية المختلفة.ولكن هيكس فشل في الجمع بينهما وفريدمان حاول الجمع بينهما في قرار واحد واقترح أن تحديد القرارات الخاصة بالمحافظ الاستثمارية يمكن أن تحمل أثرا على قرارات الاستهلاك والادخار وان قرار الاحتفاظ بالنقود هو جزء من خيار المشكلة العامة.

2- النقود والدخل

نقطة الخلال بين النقديين والكنزين هي أن الناتج الاسمي يشتق من خلال عرض النقود ولكن الخلاف جاء من خلال التحدي التجريبي الذي قام به فريدمان والذي يظهر في كثير من التقلبات في الدخل الاسمي تحدث نتيجة للتقلبات في عرض النقد ومن اجل إثبات هذا **الرأي قام النقديون باستبعاد مصدرين للتقلبات هما:**

أ. التقلبات في الطلب الكلي.
ب. التقلبات في الطلب على النقود.
3- التضخم المتسارع.

أن آلية التحول النقدي تفيد انه إذا كان هناك زيادة في عرض النقود فهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار أو زيادة الناتج فان نظرية **المضاعف الكينزية تفيد بان:**

1. الناتج هو الآلية الأساسية لتعديل أداء الاقتصاد على الأقل في ظروف البطالة.
2. التغير في الأسعار يحدث فقط عند مستوى التشغيل الكامل.

فان منحي فيليبس قائم على العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم ومن اجل المحافظة على مستويات متدنية من البطالة هو التسارع في معدل النمو الاسمي للطلب الكلي وهذا ينتهي بالتضخم وإذا اتفقت الحكومة مساعيها في زيادة الطلب الكلي فان معدل البطالة سوف يقفز إلى اعلي.

4- سياسة الاقتصاد النقدي

السياسة النقدية تستطيع أن تمنع النقود نفسها من أن تكون مصدرا هاما من مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي هذا هو الرأي العام في مدرسة شيكاغو ويمكن التعرف على أهم الأفكار والمساهمات المقدمة **لرسم السياسة النقدية للاقتصاد من خلال التالي:**

أولا: خطة شيكاغو

المدرسة النقدية كانت عند أعلى مستويات التأثير في رسم السياسة الاقتصادية حيث تدور اقتراحات أصحاب التوجه النقدي حول.

1. استخدام السياسة النقدية من خلال القيام بعمليات السوق المفتوح.

2. الحد من معوقات السياسة النقدية من خلال البنك المركزي بهدف التأثير في الناتج الإجمالي ومستوى الأسعار.
3. على عكس الكينزين الذين قاموا بإتباع اقتراح السياسة المالية من اجل إعادة الاستقرار الاقتصادي وتوجيهه.

النقديون في مدرسة شيكاغو اقترحوا استخدام السياسة النقدية من اجل الاستقرار في مستوى الأسعار العام بدلا من الأدوات الأخرى التي كانت مطبقة مثل السياسة المالية والاحتياطي من الذهب والنقود وغيرها.

كان هذا يمثل محاولة من اجل أن يمنح البنك المركزي سياسة نقدية واضحة تهدف إلى المحافظة على استقرار مستوى الأسعار مقترنة مع مستوى عالي ومرن من المنافسة في سوق كل من العمل والسلع والتي تسمح بتعديل سريع لأي اختلال يحدث في التوازن هذا الاقتراح والتوجه عرف بخطة شيكاغو الاضطرارية.

ثانيا: قاعدة تطور النقود

فريدمان تراجع عن الاقتراحات التي قدمها في خطة شيكاغو الخاصة بالسياسة النقدية المعاكسة للدورة الاقتصادية وتبنى بما يعرف القاعدة الثانية لنمو النقود

الانتقادات التي وجهت لقاعدة تطور النقود

1. الاقتراح بان النمو التاريخي للناتج المحلي هو3% لم يكن هذا المعدل موجود في أي سنة ولا يمكن إن يعتبر مقبول وبالتالي إذا كان النمو اقل من 3% فان التوسع النقدي بمعدل(3%-5%) سوف يؤدي إلى التضخم الدائم والمستمر.
2. إمكانية قدرة البنك المركزي على التحكم بعرض النقد وأي نقد يمكن أن يتحكم به وان البنك لا يستطيع التحكم إلا في النقد الورقي والاحتياطي أما النقود الأخرى الائتمانية والودائع وغيرها فلا يستطيع التحكم بها مباشرة.

ثالثا: كمية النقود المثلى

إن التضخم المعتدل يمكن أن يحمي سياسة أعاده توزيع الدخل من الدائنين للمدينين وتشجيع قطاع العائلات بعدم الاحتفاظ بالأرصدة النقدية وتحويلها إلى مخزون رأسمالي بالإضافة إلى تعزيز المرونة في سوق العمل من خلال السماح للأجر الحقيقي بالتآكل من دون مجابهات ومفاوضات حول تخفيض الأجور الاسمية.

رابعا: السياسة النقدية وميزان المدفوعات

المبدأ الأساسي لهذه السياسة النقدية يفيد بان ميزان المدفوعات يعتبر ظاهرة نقدية أساسا وبالتالي فان مسائل ميزان المدفوعات يمكن تحليلها بشكل فعال على شكل العلاقة بين العرض والطلب على النقود وان العلاقة بين ميزان المدفوعات للمجتمع وعرض النقود توحي بالتقلبات في احتياطي البنك المركزي والتي يمكن أن تكون نتيجة للتغيرات في السوق النقدي.

طريقة تحليل ميزان المدفوعات تسمى الطريقة النقدية تجاه ميزان المدفوعات التي تم تطويرها .

- **الفرضيات الأساسية**

تقوم هذه الطريقة على مجموعه من الفرضيات أهمها.

1. الطلب على النقود هو داله مستقره في بعض المتغيرات المعروفة.
2. النتائج النقدية لاختلال التوازن في ميزان المدفوعات لا يمكن التغلب عليها خلال فترة معقولة.
3. الناتج والاستخدام وغيرها من المتغيرات الحقيقية عند القيمة المعادلة لتوازنهما في المدى الطويل.

انتهي

الفصل التاسع/ مدرسة التوازن العام

إن تعقد أوضاع الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة اكتمال ونضوج أسلوبه وظهور مشكلات عديدة إلا أن الاسترخاء الرأسمالي على أطروحة ساي في حدوث التوازن ووجود اليد الخفية عند ادم سميث ظلت تلقي بظلالها على الفكر السائد في عدم تعرض الاقتصاد الرأسمالي إلى المشكلات في حدوث الأزمات وما يمكن قوله إن تبلور الأفكار حول أهمية أحداث التوازن المفترض

وهي التناقض بين الإنتاج والاستهلاك أو مابين فاعلية الإنتاج الرأسمالي وتعثر وفشل نظرية التوزيع هذا يعود إلى التناقض بين الطابع الفردي للملكية والطابع الاجتماعي للإنتاج والذي لم ترغب الرأسمالية الاعتراف به ونعتقد أن الاهتمام بمسالة التوازن جاءت لتؤسس للاهتمام بالتوازن الذي بدأ يحتل أهميته من خلال ضعف إلية التضبيط الذاتي التي كان يعول عليها في أحداث التوازن العام.

- **ليون والراس (1843-1910)**

أولا : التكوين المعرفي والمنهج

يعد الأب الروحي لمدرسة التوازن الاقتصادي ومؤسسها عندما كان أستاذ في جامعة لوزان بيد أن الآثار الحقيقية للبناء الفكري ليون والرأس يأتي من مصادر أساسية هي:

1. تأثير حفيد ساي(المنظر الكلاسيكي) على والرأس والقائل بالتوازن بين الطلب والعرض انطلاقا من العرض.
2. قراءته المنفردة لمؤلف الرياضي كورنوت (المبادئ الرياضية لنظرية الثروة) واستخدامه التحليل الرياضي للوصول إلى التوازن العام.
3. إمكاناته الرياضية ودراسته الهندسية وبحوثه في الاقتصاد التطبيقي جعلت منه واحد من ابرز مفكري الاقتصاد الذين يعتمدون على الأسلوب الرياضي في تحليل الظاهرات الاقتصادية.
4. اهتم بالجوانب الكلية ولم يول الجوانب الجزئية إلا قدر بسيط فهو يعتمد منهج التحليل من العام للخاص.

ثانيا: تحليل ظاهره تداخل المنفعة –الندرة

يرى أن هناك تداخل بينهما يؤثر على التبادل في الأسواق ولهما دور في تحديد قيمة الأشياء .ويتخذ من مقياس الرغبة المتحققة للفرد من استهلاك أخر وحدة معيار لتفاضل المنفعة الحدية في إطار الوحدات العائلية مؤكد على أن المنفعة النادرة مزيج(الندرة –المنفعة) هي الأساس في تحديد القيمة .**ويعود اهتمامه بموضوع القيمة للاتي:**

1. لم يخرج عن الإطار العام للحدين ولم يكن يهمه معرفة سبب القيمة إن كان الطلب أم الكلفة.
2. ظل موضوع تحديد السعر من خلال العرض والطلب يحددان السعر لا يحظ باهتمامه.
3. يعطى للفعل ورده الفعل دور هام في العلاقة التبادلية بين مختلف الظواهر وان السعر الذي يتحدد في السوق على وفق المنافسة الحرة هو السعر الوحيد والسائد.

ثالثا: نظرية التوازن العام

يقرر إن العرض والطلب يرتبطان من خلال الثمن وان الندرة هي التي تحددهما في النهاية ويعتمد على نظريه المنفعة الحدية ونظرية دقيقة من الناحية الرياضية عن توازن السوق وللتخلص من ضغط تفسير القيمة ذهب إلى ما يسمى المساواة أو التكافؤ بين المنفعة والندرة ويقول إن الندرة هي المنفعة الحدية نفسها ويعرف الندرة(بأنها المشتقة من المنفعة الفعالة بالقياس إلى الكمية الكلية المملوكة9 ويتحقق التوازن في سوق تنافسية و حاول تهيئة دفاع عن الحرية الاقتصادية إذ اعتمد على سلسلة معادلات عد فيها الأثمان متغيرات مستقلة وان عملية التبادل بين الأفراد إلى أن تصبح المنافع الحدية للسلعتين متساوية لكل فرد.

فقد استطاع أن يدمج عضوية كافة القطاعات الاقتصادية في كل مرتبط كما يجب ان يكون وتوصل الى مرحلة غلق النظام.

أقام تحديده النظري للتوازن على إمكانية الاستفادة من تقسيم العناصر الأساسية المكونة للثروة كما يسمح لها بالوصول إلى الوظائف والأنواع المختلفة للسلوكيات الظاهرة في النظام الاقتصادي العام والتمييز بينهما منطلقا من وضع تقسيم الثروة يستند على سلوك ودور رأس المال الذي يدخل في إنتاج سلع تستخدم لمرة واحدة وأخرى معمرة تستخدم لأكثر من مرة .

وعلى خلفية هذا الفهم يشتق أربع نظريات لاستكمال منظومته الفكرية المؤدية إلى التوازن العام وهي:

أ. نظرية التبادل.
ب. نظرية الإنتاج.
ت. نظرية تكوين رأس المال.
ث. نظرية الرأسمال الدائر.

واتساقا مع ذلك يقترح وجود ثلاث أسواق في الحياة الاقتصادية هي:

أ. سوق المنتجات المادية.
ب. سوق الخدمات الإنتاجية.
ت. سوق رأس المال.

يستلزم حدوث التوازن في السوق المنفردة توافر شرطين وهما وجود منافسة حرة تامة وان تكون الأسعار متوازنة حتى يتساوي بفعلها العرض مع الطلب.

رابعا: انتقاد أراء والرأس

1. بينما كان التراكم هو محور اهتمام الكلاسيك ركز النيوكلاسيك على التوازن في ظروف الثبات أو السكون وهو ما أدخلهم في إشكالية التوازن الديناميكي.
2. يسيء والرأس تفسير الموقف الكلاسيكي عندما يترك حدود للإنتاج فالكلاسيك اخذوا بالحدود المفروضة على إنتاج أية سلع.
3. يستند والرأس إلى فرض منافي للعقل وهي أن لكل فرد بصيرة صحيحة لا عن حياته بل عن سلوك جميع الأسعار ضمن مدى مستقبلي غير محدد.

- **الفريد مارشال (1842-1924)**

أولا: أهمية فكر مارشال

يعد من أوائل الذين أدركوا أن الاقتصاد علم تطوري إن كتاب(المبادئ) هو ثمره عشرين عام من العمل الفكري وكان مؤرخا اقتصادي في المرتبة الأولى حيث تعلم الاقتصاد واستنار بمؤلف جيمس ستيوارت مل الذي افتقد إلى البراهين وتحديد النتائج لذا اخذ على الفور إزالة القيود المفروضة وتعميم القضايا المنطقية. ان الاتجاه الرياضي لعقلة كان مواتيا للانجاز الذي حققه في ميدان النظرية الاقتصادية من خلال استخدام أساليب التحليل الرياضي حيث يتسم عرضة لنظرياته بالرشاقة والسهولة والبراهين البسيطة والموجزة . حيث انه فهم فكرة التوازن العام وابتدع الأدوات السهلة التي نعرفها مثل الإحلال ومعامل المرونة وفائض المستهلك وشبة الريع و الوفرات الداخلية في الأجل القصير والطويل وكان مارشال أول من اظهر إن المنافسة الكاملة لن ترفع الإنتاج دائما.

ثانيا: منهج البحث

جاء الفكر في ظل صعود ظاهرة الاحتكار فكان لا بد من أعاده النظر وتجديد مما مهد لطلاق رسمي بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما ينادي بالاقتصاد إلى الجوانب السيكولوجية والذات الفردية وسحب نظرية النشوء والارتقاء البيولوجية وفي الجانب البحثي يعتمد التحليل الجزئي في محاولة للربط بين النظرية السيكولوجية الذاتية مع النظرية الموضوعية في تفسير القيمة إذ حاول إن يعطي دفعا جديدا على خلفية دخول الرياضيات في إثبات حقائق اقتصادية لذا يعطي منهج التجريد بعده المطلوب في التوجه الفكري ويولي موضوعه تخليص الأفكار مما علق بها من معلومات تاريخية أو تجريدية.

ثالثا: نظرية القيمة والتوزيع

اعتمد على المنطق الحدي في تحليل موضوع القيمة وهي تعبير عن نتاج المقابلة بين العرض والطلب لذا يرهنها بمتغيري المنافسة وتكاليف الإنتاج مما يعنى انه حريص على دراسة الطلب وسعى إلى بيان العوامل المؤثرة في الأسعار ويقول إن المدرستين الكلاسيكية والحدية إذا أخذتا منفصلتين فإنهما تمثلان نصف الحقيقة في عملية تقرير القيمة في تعبيرها الاقتصادي المعبر عنه في الأسعار إما الحقيقية فلا تأتي إلا بتزاوجهما:

1- فوراء الطلب تقف المنفعة الحدية : وهذه هي قيمة الاستعمال.
2- ووراء العرض تأتي تكاليف الإنتاج: وهذه هي قيمة التبادل.
3- ينتج عن هذا أن السعر يقرره تفاعل كل من الطلب والعرض معا.

بهذا فانه يقر عل جمله سمات منها:

1. أعاده الحياة مره أخرى إلى دور التكاليف في عملية تقرير الأسعار.
2. إن تقرير السعر من قبل العرض والطلب يصح بغض النظر عن طبيعة السوق.
3. يبين أن للزمن تأثيره على الأهمية النسبية لطرفي تقرير الأسعار .

رابعا: التوازن الجزئي

نلاحظ أن نظريه مارشال في التوازن تقدم رؤيته اقل ديناميكية حول سلوك المشروعات في ظل المنافسة التامة وإذا يضع ضابطين للتوازن اعتمادا على الزمن فإذا استهدف المشروع تعظيم أرباحه في إطار طاقة محدده فانه سيكون في توازن في الأجل القصير أما إذا كانت هناك فرصة لتعظيم الأرباح في ظل اختيار الحجم الإنتاجي الموائم فان التوازن يتحقق في الأجل الطويل.

خامسا: انتقاد اراء مارشال

1. لقد كان طواقا لإدخال عنصر من عناصر العرض والطلب في الاقتصاد من خلال تقسيم السلع إلى نوعين اخضع احدهما إلى قانون الغلة المتناقصة والأخرى إلى قانون الغلة المتزايدة حيث كان عارفا بالتزوير الذي قام به عندما حشر هذه المفاهيم ضمن إطار من التوازن القائم في حالة السكون.
2. يأخذ بعين الاعتبار بان الكساد قد يتسبب في افتقار رجال الأعمال إلى الثقة بربحية استثماراتهم في المستقبل إلا انه يسمح لمقترحة بتعكير الصورة العامة للتوازن في ظل التأثير المفيد لقانون ساي.
3. استمر بتأجيل معالجته لمشكلة البطالة وهذا إلى فشله في الموائمة بين معرفته بحقائق الحياة الاقتصادية وبين نظريته في التوازن .

- **فلفر يدو باريتو(1848-1923)**

أولا : التكوين المعرفي

كون مدرسة من الاقتصاديين البارزين يعترفون بسيد واحد ومذهب واحد واستفاد من شروط السواء للمستهلك وخرائط ومنحنيات السواء .شكل اكتشافه لشروط الإنتاج والتبادل أسسا لاقتصاد الرفاهية التي نهلت من التوازن الجزئي في حين اعتمد على التوازن العام ولقد حاول الإتيان بإجابات لمعالجه النواقص التي تركها **تحليل والرأس وتتوزع هذه النواقص في الأتي:**

1. لم تكن أطروحة والرأس للعلاقة بين رأس المال وسعر الفائدة وبخاصة لدور السلع الرأسمالية الجديدة مقنعه تماما مما حدا إلى تجاوز موضوعه تشكيل رأس المال كليا من نظرية التوازن العام .
2. تنبه بنظام والرأس الذي أقامة على أساس المنافسة التامة التي رآها باريتو افتراض غير واقعي.

إن باريتو لم يبتدع جهازا نظريا كاملا بل اقتبس مفهومه من منحنيات السواء من الاقتصاد الكينزي.

ثانيا: أمثلية باريتو

تتركز على أساس تجاوز الامثلية المقامة في نطاق الوحدات الإنتاجية الفردية أو معرفة الاتجاهات التي يعتمدها السلوك الفردي وصولا إلى تحقيق الامثليه من خلال اعتماد مبدأ الاختيار الذي يمكن ان يقوم به المنتج/ او المستهلك مابين تدنيه التكاليف أو تعظيم العوائد(الأرباح).

1. **معايير الامثلية عن باريتو**

أ. **معيار الامثلية في الإنتاج:** يتمثل بزيادة إنتاج سلعه دون الاضطرار إلى تخفيض إنتاج سلع أخرى أي أن عوامل الإنتاج الداخلة في الإنتاج تكون كافية لإنتاج سلعتين عند مستوى التكنولوجيا والفن الإنتاجي السائد.

ب. **معيار الامثلية في الاستهلاك:** يتحقق عندما يمكن زيادة استهلاك الفرد من دون إن يكون ذلك مشروطا بمستوى من التفضيل الفردي وعند كميات معينة من السلع.

ت. **معيار الامثلية على مستوى النظام الاقتصادي:** هذا يجمع بين الاستهلاك والإنتاج إذ يعد الوضع الأمثل متمثلا بإنتاج السلع وتوزيعها واستهلاكها بالكميات والنسب التي يترتب عليها أن يكون عدد الوحدات المطلوب التنازل عنها من كل سلعه لغرض إنتاج وحدات إضافية من سلعه أخرى معتمدا على المعدل الحدي للتحويل.

2. **شروط الامثلية**

أ. إن لكل نمط من تخصيص الموارد وضعا امثل يتناسب معه.

ب. التوزيع الأولي للموارد الإنتاجية.

ت. مع كل تغيير في تقسيم الدخل بين الأفراد يتغير الوضع الأمثل.

ث. لا يمكن المقارنة بين أوضاع مصلي في ظل اختلافات في توزيع الدخل.

انتهي

الفصل العاشر/ المدرسة النقدية وتياراتها الرئيسية

مؤسس المدرسة النقدية هو (ميلتون فريدمان) حيث قال إن الخلاص من المشكلات القائمة هو العودة إلى الأصول والمنابع للفكر الكلاسيكي لقد خدمت هذه المدرسة ظروف اقتصادية منها ارتفاع مستويات التضخم – البطالة- ارتفاع أسعار النفط مما وفر مساحة لقبول أفكار هذه المدرسة للخروج من الأزمة.

- **أسس الفكر النقدي**

إن تأثير كينز أدي إلى احتجاب مؤقت لنظرية كمية النقود وقد ساعد ذلك على انتشار الرأي القائل بان (النقود لا تهم) لذا ترتكز فكرة المدرسة النقدية على تقرير ضخم أصدره ميلتون و شوارتز بعنوان التاريخ النقدي للولايات المتحدة .

فقد اثبت الكساد قوة السياسة النقدية لا عقمها كما زعم كينز ففي السنوات الأخيرة انخفضت كمية النقود بمقدار الثلث ووجه فريدمان وشوارتز الاهتمام إلى هيئة الاحتياطي الفيدرالي كونها رفضت تقديم السيولة النقدية للبنوك حيث ذهب العملاء إلى سحب ودائعهم ولو حدث ذلك لزعزع الثقة عند العملاء.

لاحظ خبراء النقد إن سرعة تداول النقود أظهرت نمطا ثابتا من النمو المتوقع وبعد إثبات قوة النقود بدأ خبراء النقد في تحدي الادعاء الكينزي بان الإنفاق الحكومي يستطيع حفز الاقتصاد فإذا ما أنفقت الحكومة أموالا أكثر لابد لجهة أخرى من تخفيض نفقاتها وتم رفع الضرائب للتمويل الحكومي وإذا تم الاقتراض من الجمهور عبر سندات حكومية سيرفع سعر الفائدة وسيقلل المستثمرون طلبهم على الاستثمار الجديد دون تزاحم.

أنصار كينز لم يرفضوا فكرة التزاحم لكنهم يشرون إلى عدم تكافؤ ذلك مع الإنفاق الحكومي خاصة في حالة الركود.

يعلن فريدمان إن الاقتصاديين لا يعلمون عن السياسة المالية ما يكفي لتحريكها بحكمة إذ يستغرق ست أشهر قبل أن تؤثر السياسة المالية على الناتج القومي الإجمالي الاسمي .

في الجانب الايدولوجي تؤكد المدرسة على إن الأداء الاقتصادي يجب أن لا يتعرض إلى الارتباك بفعل التدخل الحكومي أيا كان نوعه .

- **التيارات الرئيسية للمدرسة النقدية**

أولا: تيار التوقعات العقلانية

1- المرجعية الفكرية

ترجع أصول هذه المدرسة إلى الدراسة التي قام بها جون موث عام 1961 في إطار البحث عن الحقيقة مع التصارع بين الأفكار المعاصرة ومع بداية السبعينات كانت هناك مجموعة من الاقتصاديين مشغولين بحقل الاقتصاد الكلي إذ ركز هؤلاء على تطوير نظري عام من الفكر الكلاسيكي ويتجاوز فكر فريدمان وصولا إلى سياسة تتواءم مع روح النظام الرأسمالي لإخراجه من أزمته المستفحلة في تزاوج البطالة والتضخم وعرفت هذه المدرسة الفكرية بالعقلانيين.

هذا الاتجاه الفكري نما في رحم المدرسة النقوديه غير إن هذه المدرسة تتوافق مع أصول الرأسمالية فعلى خلاف التجاريين الذين قالوا إن الحكومة تساعد الاقتصاد في جاءت الكلاسيكية إلى إزاحة الدولة جانبا كونها مؤذية.أما أنصار المدرسة الكينزية اعتبروا وجود الدولة لازما ومساندا للاقتصاد لان الآليات الاقتصادية غير قادرة على ضبط الأوضاع الاقتصادية في حين أشار النقوديون إلى أن الحكومة مفيدة وغير مفيدة أما مشايعو التوقعات العقلانية فيدعون إلى أن الدخل الحكومي هو وهم وخداع .

2- التضخم

ففي إطار معالجة التضخم الذي شكل أصعب المشكلات الاقتصادية في بريطانيا وأمريكا اشتملت الآراء على اتجاهين"

<u>الأول: نظريات الزخم أو لب التضخم</u> التي ترى إن هناك زخما يتلازم مع ظاهرة التضخم وهو انعكاس للحركة البطيئة للقوى المغذية للتضخم وهو انعكاس للحركة البطيئة للقوى المغذية للتضخم وهذا يأتي في سياق التوقعات المكيفة أو المرتدة ذاتيا المرتكزة على إن العمال والشركات يشكلون توقعاتهم عن معدل التضخم المستقبلي بوساطة احتساب المتوسط المتحرك لمعدلات التضخم الجارية والمتباطئة

الثاني: نظرية التوقعات العقلانية التي تعتقد بإمكانية تحجيم التضخم إذا توفرت القناعة عند الأفراد والوحدات بان الحكومة والبنك المركزي جدان في محاربة التضخم وسينخفض معدل التضخم من دون أية أثار سلبية على معدل البطالة وهو ما يدفع نحو نمو للناتج الحقيقي لهذا يرى أن هناك الكثير من الاستراتيجيات التي تستطيع جميعا خلق انكماش في الاقتصاد مع عدم وجود كلف من نوع ارتفاع البطالة ومن هذه البدائل استخدام سياستين مالية ونقدية انكماشية على أن يعتمد الانكماش على عقود الأجور.

3- السياسة الاقتصادية

ركزت مدرسة التوقعات العقلانية على عجز صانعي السياسة الاقتصادية في إيجاد سياسة اقتصادية منتظمة مضادة للدورات التجارية وتحقيق الاستقرار في الاستخدام ورفع الدخل القومي الحقيقي من خلال التأكيد على الجوانب الجدلية في النظرية الكلية.

تقرر التوقعات العقلانية على توازن كافة الأسواق لان الأسعار تتوافق مع بعضها للتخلص من أي فائض او نقص وهذا هو المنطق الكلاسيكي في دور آليات السوق يتفق علية الاقتصاديين إلا أن الكنزيينن والنقوديين يسمحون بفترات انتقال أطول بسبب الأجور الجامدة وفترات التباطؤ في انتقال أثار السياسة النقدية وهو ما تعزوه هذه المدرسة إلى التوقعات وتدفق المعلومات.

يبين إن التوقعات العقلانية تقوم في الأساس على ثقة الحكومة بالوحدات الاقتصادية عندما يتوفر الوقت الكافي للوحدات لملاحظة طريقة عمل السلطة النقدية فان العنصر النظامي المكون لمسار الطلب الاسمي والناشئ بفعل سياسات معالجة الطلب النقدية سوف يتم التنبؤ به مما يفقد أي تأثيراته على المحتوى ألسعري.

مما يعني ان العنصر غير المتوقع سيكون له التأثير الرئيس على المتغيرات الحقيقية لذالك فان السلطات والوحدات الاقتصادية لن تكون متوقعة لسلوك الحد العشوائي مما يفقدهم إمكانية التأثير على المتغيرات الحقيقية بفعل إتباع سياسات الطلب .

لذلك تدعو نظرية التوقعات العقلانية إلى أن أي تحليل مفيد لطبيعة السياسات الاقتصادية الكلية يجب إن تتضمن اختيار بين قواعد لسياسة كلية قابله للتنبؤ ومتسمة بقدر من الاستقرار على أساس إن السياسات الاستقراريه القريبة الأمد فاشلة على أن لا تستبعد هذه السياسات وجود معدل طبيعي للبطالة.

وبذلك فان إقامة الرابطة بين مستوى الاستخدام والتوقعات من منحى العرض العمودي عند نقطة الاستخدام التام يؤدي إلى إن إيه زيادة في الطلب الكلي ستدفع الأسعار إلى الارتفاع وهي اسمية وليست حقيقية.

4- السياسة المالية

تنطلق هذه النظرية في رؤيتها للسياسة المالية من مفهوم ريكاردو من إن جميع الفعاليات الاقتصادية تستجيب للتغيرات في مستوى ووقت الطلب الحكومي ومستويات الضرائب كما يبين أن الاختيار بين العجز أو اعتماد الضرائب سوف يؤثر على المستوى العام للأسعار . وفي إطار تقويم هذه المدرسة للسياسات المالية المتعددة وأثارها في التوقعات العقلانية توصلوا إلى إن مقياس لداله الرفاهية لا يمكن أن يعمل وانه يجب استخدام مقياس فعالية السياسة المالية بدلا عنها رافضين مبدأ زيادة الضرائب لتمويل العجز الحكومي.

على عكس النقديون الذين يرون إن زيادة الإنفاق الحكومي في ظروف العجز من اجل تحفيز الطلب الإجمالي من شانه أن يرفع مستويات أسعار الفائدة ويخلق تزاحم على الاستثمار.

يتوصل منظروا العقلانية إلى آلية مختلفة ترتبط بالأفراد وباستعمالهم للتوقعات العقلانية إذ سوف يؤدي العجز المالي إلي زيادة الضرائب فان الأفراد والشركات سيلجؤن إلى إحداث تخفيض حقيقي ملموس في الاستهلاك مما يؤدي إلى إضعاف فاعلية تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي وعدم فاعلية السياسة المالية.

وان السياسة المالية الوحيدة و القادرة على إضعاف تأثير الزيادات في الإنفاق الحكومي تتأتي من السياسة التي تفاجئ الأفراد والشركات والتي لا يمكن التنبؤ بها أو معرفتها من خلال التقليص باستمرار.

أنصار المدرسة الكينزية اعتبروا وجود الدولة لازما لمسانده الاقتصاد لان الآليات الاقتصادية غير قادرة على ضبط الأوضاع في حيان أشار النقديون إلى إنا الحكومة مفيدة وغير مفيدة.

5- أسواق الأسهم والسندات

يقدم سوق الأوراق المالية أكثر الأدلة على صحة أراء التوقعات العقلانية إذ يقرر الاقتصاديون إن هذه السوق لها القدرة العالية على امتصاص المعلومات وان أسعار الأسهم تعكس هذه المعلومات.

سرعة تدفق المعلومات والزمن متغيرات فاعله في سلوك قيم الأسهم فإذا ما توفرت معلومات تشير إلى توقع شركه ما إلى أنها تواجه عاما طيبا لأدائها الاقتصادي وان الأفراد قد تأخروا في المعرفة فلن يستطيعون الاستفادة من المعلومات.

لذلك فان أسعار أسهم الشركات سوف ترتفع بناء على توقعات السنة المقبلة والأرباح والعوائد المتوقعة وليس على أساس البيانات المالية الجارية.

في هذا السياق يشير اقتصاديو التوقعات العقلانية إن سلطة الحكومة على السوق ضعيفة ويعتمدوا العقلانيون الأسواق المالية ثم ينتقلون إلى الأسواق الأوسع في الاقتصاد.

فإذا ما قررت الحكومة أن ترفع أسعار أسهم احد الشركات عن طريق شرائها فان العوائد والأرباح المستقبلية هي الدافع للشراء.

أما إذا باعت الحكومة أسهمها في السوق فان الأسعار سوف تنخفض بشدة مما يدفع المستثمرون للشراء نظرا لشعورهم بان الأسهم تستحق سعر أعلى إلا أن السعر سوف يعود إلى قيمته الحقيقية ما لم تكن هناك معلومات جديدة تؤثر على المستثمرين لقبول أسعار جديدة.

ثانيا: تيار اقتصاديات جانب العرض

ركز الكلاسيك في سياساتهم الاقتصادية الكلية على الإنتاج أي إدارة جانب العرض بينما انصب جهد الكينزين على جانب إدارة الطلب وعلى خلفية الأوضاع التي ضربت الاقتصاد الرأسمالي وإخفاق السياسات الاقتصادية المرتكزة على الرؤية الكينزية انفتح المجال للخروج من الأزمة .

وقد تصدت مدرسة اقتصاديات جانب العرض كوليد هجين من الرؤى النقودية وأخرى من التوقعات العقلانية لتعيد الانتباه إلى جانب العرض منطلقة من الناتج لا يعتمد على الطلب الكلي بل على قابلية الاقتصاد في عرض السلع والخدمات وهو ما سمي باقتصاديات جانب العرض .

إن المحافظة على معدل مناسب للنمو وتطوير الإنتاجية في آن واحد يحتاج إلى التركيز على إن عوامل العرض مثل كمية رأس المال والرغبة في العمل تمثل محددات أساسية للنمو فإذا كان الاهتمام بزيادة الإنتاج هي الطريقة الأفضل لبلوغ السيطرة على التضخم والبطالة في الاقتصاد معا من دون أن تجري أية مقايضة فيما بينهما.لهذا تدعو المدرسة إلى أن يتم اعتماد سياسات من شانها أن تحفز النمو في العرض الكلي من خلال دعم الإنتاج وتحقيق الاستخدام الكامل مما سيؤدي إلى خفض الأسعار .

النموذج الكينزي يرى إن الحفز في الإنتاج وجانب العرض ومكافحة البطالة يتم انطلاقا من الإنفاق الحكومي وعكس ذلك سيزيد من البطالة بينما ترى مدرسة اقتصاديات جانب العرض أن يواجه بشكل أفضل من خلال تحفيز الإنتاجية ونموها كما تؤثر في جانب العرض فتخفيض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص وعلى المستهلكين سيحفز الادخار والاستثمار وان الضرائب تخفض الإنفاق الحكومي مما يوفر الفرصة لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات وهذا يعزز موقع الاقتصاد نحو الأفضل.

يؤكد اقتصاديو جانب العرض على إيقاف التصاعد في التضخم المتأتي من زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي يتم من خلال الخفض في الطلب الكلي الذي يعمل متزامنا إلى إبطاء التضخم ويرفع البطالة.

لذلك لابد من التوجه إلى جانب العرض الذي سيعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال خفض الضرائب بشكل عام وتقديم الإعفاءات الضريبة لقطاع الأعمال الخاص مما يترتب علية إحداث خفض في أسعار المنتجات التي سيرافقها تحسن الإنتاجية وهذا سيشجع في زيادة الإنتاج وبالتالي ستنخفض البطالة مع التضخم في أن واحد.

انتهي

الفصل الحادي عشر/ الفكر الاقتصادي في العالم الثالث

تعد المدرسة التبعية إحدى المدارس الفكرية التي نمت في الدول النامية على خلفية استعمار البلدان الصناعية الأوربية لبلدان الشرق سواء في أسيا أو أفريقيا أو أمريكيا اللاتينية حيث ساد التخلف والفقر والأمية والجهل وفي إطار محاولة البلدان النامية

للتخلص من تخلفها والتشوهات التي حدثت لاقتصاديتها نتيجة السيطرة الاستعمارية كانت بلدان أمريكيا اللاتينية سباقة في هذا الجانب كونها استطاعت الحصول على استقلالها مبكرا مقارنة بالبلدان النامية الأخرى.

لا يمكن مطلقا فك تأثير الفكر الاشتراكي بنسخته الماركسية من منظومة أفكار اقتصادي هذه المدرسة وتوجهاتها فحاولوا بناء منظومة فكرية جديدة تتجاوز أطروحات مدرسة التبعية بعدما فشلت في خفض مستويات التبعية بكل أنواعها.

لذا نلاحظ إن اتجاهات توسع وتطولا هذه النظرية امتدت إلى مختلف بلدان الأطراف في أفريقيا واسيا وأمريكيا اللاتينية فقد ظهرت أفكار هذه المدرسة في ما سمي (مجموعه العالم الجديد) في منطقة الكاريبي عام1962 وفي أفريقيا على يد سمير أمين ووردت في أسيا ثنايا في أفكار غاندي وأطروحة (دادا ثاوروجي) في (نظرية الاستنزاف).

- **أطروحات مدرسة التبعية**

أولا: التوجهات العامة

جاءت أطروحات مدرسة التبعية لتؤكد آليات وسياسات الدول المتقدمة الصناعية (منظومة الدول الرأسمالية) كانت قصديه فيخلق آليات واعتماد سياسات وإجراءات من شانها أن تؤدي إلى تجذير موضوعه التبعية بمختلف أوجهها التكنولوجيا-المالية-الثقافية-الفكرية.

وتأتي نظرية التبعية بالضد من نظرية التحديث فتقرر إن الاحتكاك بين البلدان المتقدمة والمتخلفة هو واقع حاضر إلا انه لم يحدث تغيرا ولا تنمية وإنما أدى إلى تكريس التخلف وتدعيمه حيث ظهر نمط من التغيير هو التخلف .

<u>من أولى المظاهر التي جرى التركيز عليها في سياق تحليل هذه المدرسة هو الأتي:</u>

الأول: التقسيم الدولي للعمل بين البلدان التي فرضت من البلدان المتقدمة في البلدان النامية التخصص في إنتاج المواد الأولية والأنشطة الزراعية والرعوية.

الثاني: انحياز نظرية التجارة الدولية وبخاصة(نظرية التكاليف النسبية) لريكاردو ولصالح البلدان الصناعية المتقدمة.

الثالث: التبادل اللامتكافيء الذي طبع النظام الاقتصادي العالمي منذ نهوض الرأسمالية والى الآن.

- **عوامل تخلف البلدان النامية**

المجموعة الأولى : العوامل الخارجية للتبعية والتي نجد جذورها مع ظهور الرأسمالية كنظام عالمي وسيطرتها بشكل مباشر على دول العالم المتخلفة وممارستها لاستنزاف الفائض الاقتصادي لهذه البلدان وتتوزع هذه التبعية على الأتي:

1- **التبعية الاقتصادية:** في سيطرة رأس المال الاحتكاري الأجنبي على معظم الفائض الذي تنتجه قوة العمل المحلية في البلد المتخلف .
2- **التبعية التجارية:** من خلال اعتماد البلد المتخلف في علاقاته التجارية على عدد محدد من البلدان الصناعية .
3- **التبعية المالية:** وهي آلية اعتمدتها معظم البلدان المتقدمة عند استعمارها للبلدان المتخلفة من خلال ربط عملة البلد المحتمل بعمله البلد الاستعماري وتحديد سعر الصرف والسيطرة على الائتمان والنظام المصرفي وصولا إلى العملة المحلية .
4- **التبعية التقنية:** فقد وضعت البلدان المتقدمة وشركاتها شروطا لنقل التكنولوجيا وان التعقيدات التي تم وضعها لا تسمح بذلك .

المجموعة الثانية: العوامل الداخلية للتبعية تتضمن التشوهات التي ألحقها دخول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى هذه الاقتصاديات والعلاقات التي تركها أسلوبه في بنية هذه الاقتصاديات وتتنوع هذه التشوهات إلى الأتي:

1. **تشوه البنية القطاعية للاقتصاد المحلي** إذ تسيطر قطاعات الإنتاج الأولى وبخاصة الاستخراجيه في الاقتصاد المتخلف من خلال مساهماتها في تشكيل الناتج وكذلك تشغيل الأيدي العاملة.
2. **تشوه الروابط والتشابكات القطاعية** مابين قطاعات الاقتصاد الواحد إذ تبدو الروابط متجهة إلى الخارج وضعيفة نحو الداخل.
3. **تشوه هيكل الصادرات** والذي يتمظهر من خلال وحدانية سلعه التصدير.

تذهب هذه المدرسة إلى التأكيد بان عوامل التبعية والياتها لم تكن تعمل بهذه الصورة لولا توافر ممكنات داخلية من أهمها وجود فئات وشرائح محلية تعمل على إدامة التبعية لغرض ضمان انتفاعها هذه الشرائح جرى وصمها (بالكمبرادورية) أي التي تساند الأجنبي في تحقيق مصلحة البلد مقابل انتفاعها بفتات من الفائض الاقتصادي الذي يتم نزحه إلى الخارج.

تعد المدرسة الهيكلية تيارا من المدرسة التبعية ويعد جوهان جولتنج ابرز منظريها والذي قدم أطروحة(نظرية هيكلية الامبريالية) التي توضح فيها تأثرها بمدرسة التبعية ويشير إلى أن الامبريالية شكل من أشكال الهيمنة يقوم فيها المركز بمد جسوره في الأطراف من خلال النخبة. وهذه النخبة تحظى بدعم خارجي من خلال الاتصال بالدول المختلفة .

يرى جولتنج إن الامبريالية لا ترتبط بالرأسمالية وحدها ولا تقتصر على العلاقة المباشرة بين المراكز والأطراف ويمكن أن تتم بالوكالة من خلال ظاهره الامبريالية الصغرى مثل علاقة أمريكيا بالبرازيل وعلاقة الأخيرة بدول أمريكا اللاتينية أو علاقة أمريكيا بجنوب أفريقيا ومن ثم بدول الجنوب الأفريقي.

ثانيا : تفسير التبعية

الفكرة الأساسية التي نهضت عليها التبعية تنطلق من تعريف الرأسمالية بشكل يختلف عما ذهبت إلية الماركسية في الرأسمالية من وجهة نظرا مفكري المدرسة ليست نمو في أساليب الإنتاج بل على العكس من ذلك (أنها تمثل علاقات التبادل التي تؤدي إلى أن يتحول فائض القيمة من مكان أخر،أي ينتج في مكان ويستهلك في مكان أخر من خلال علاقات تقسيم عمل غير متكافئة بين الدول) وان السبب في التبعية يعود إلى العلاقة الدول المتخلفة التابعة والدول الرأسمالية دول المركز لم تكن بحال علاقة متكافئة تستغل فيها الدول القوية الدول الضعيفة.

ومن هنا ظهر في العلاقات الدولية شكل من أشكال الخضوع والسيطرة وهنا تحول العالم الى مراكز وتوابع تقوم بدور وسيط بين المراكز والتوابع.

إن التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية لم يكن تطورا داخليا مكتفيا بذاته ففي مراحل تاريخية موصوفة زحفت المجتمعات الرأسمالية على مجتمعات أخرى في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. حيث اخضع النظام الرأسمالي النظم غير الرأسمالية للسيطرة السياسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. وبذلك أصبحت العلاقة بين المراكز وتوابعه علاقة غير متكافئة ويحكمها نظام تقسيم العمل الدولي الذي تقوم فيه كل وحده من وحدات النظام العالمي بدور اقتصادي وسياسي معين.

لهذا تعمل الرأسمالية العالمية والمحلية لا على خلق الأنشطة التي تساهم في تحقيق التنمية بل على تدعيم الأنشطة التي يترتب عليها أعلى قدر من الفائض الذي يتم نقلة إلى الدول الرأسمالية الكبيرة. لذلك فان شكل التنمية الذي ظهر في بلدان العالم الثالث هو شكل من التنمية الرثة أو التابعة التي لا تتجه نحو خلق استقلال وطني بقدر ما تتجه نحو تدعيم أواصر التبعية.

ثالثا: الدولة التابعة

لا يختلف مفكرو المدرسة التبعية في توصيف الدولة عن التوصيف الماركسي إلا قليلا إذا يؤكدون على أن نظام الدولة في المجتمعات التابعة يختلف عن المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ويؤكدون على الارتباط بين نظام الدولة والبناء الاجتماعي فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي .

علاقة الدولة بالمجتمع ليست علاقة ميكانيكية تتأثر بها الدولة من دون أن تؤثر فيها فالبناء الاجتماعي والأسس الاجتماعية التي تقوم عليها الدولة تتأثر بسياسة الدولة وأدوارها ومخرجات أفعالها المختلفة. بناء على ذلك فان الدولة لا يمكن أن تفهم إلا إطار بناء اجتماعي معين في ظل ظروف معينة إضافة إلى البناء الاجتماعي الذي لا يمكن أن يفهم إلا في ضوء الدولة المهيمنة علية والموجهة للسياسات داخلة.

إن الخصوصية التي تميز الدولة في ظروف التبعية تنحصر علاقاتها بالمجتمع التابع ودورها فيه يتحدد بهذه الظروف فالنشاط الاقتصادي في المجتمع التابع وبناء العلاقات الاجتماعية داخلة يتحددان على العمليات التي تتم في مكان أخر من دول المركز الرأسمالي .

هذا سوف ينعكس على الأبنية الاقتصادية والاجتماعية المحلية التي يرتكز عليها المجتمع التابع وهي تعد أبنية وسيطة فالدولة التابعة تستمد دعمها وتأيدها من الخارج المسيطر أو المستعمر لهذا البلد مما تنعكس على الدولة وبنائها تبعا للأسس المادية الموجودة في مجتمعات المركز.

فالدولة التابعة ه دولة يساهم النسق الرأسمالي في تشكيلها لتبقى وتستمر في الوجود بفضل تدعيم هذا النسق استمراره وهكذا تستطيع الدول الرأسمالية من الوصول إلى العلاقة الشرطية بين وجود نظام الحكم التابعة واستمرار الاستحواذ على خيرات

المجتمعات الطرفية وما يميز تحليل الدولة التابعة عن غير التابعة وهي إننا في المجتمع التابع نكون بصدد علاقة بها أطراف ثلاثة : الدولة والبناء الاجتماعي الداخلي والبناء الاجتماعي للنظام الرأسمالي العالمي وهذا المبدأ ينطبق على تحليل أي وحدة من وحدات النظام العالمي سواء أكانت الدولة من المراكز أو من التوابع أو أشباه التوابع.

انتهي